جـــامـعـــة محمد الـــبـشـيـــر الإبـــراهـيـمـــي

كـليـة العـلوم الاقتصادية والتجارية وعـلوم التسيير

قسم الـعـلـوم الـتـجـاريـة

مـــذكـــرة مـــقـدمـــة لاستـكـمـال مـتـطـلـبـات شـهـادة مـاستر أكـاديـمـي

الـمـيـدان: علـوم اقـتـصـادية، علـوم الـتـسـيـير والعـلـوم الـتـجـاريـة

الـشـعـبـة: علـــوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعـنـوان:

أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار

دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات - برج بوعريريج -

من إعداد الطلبة:

- زياني أيوب
- دهيمات محمد

الأستاذ المشرف:

د. جايز كريم

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : عبادي محمد . رئيسا

الأستاذ : جايز كريم . مشرفا

الأستاذ : .بعابشة نجيب . مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

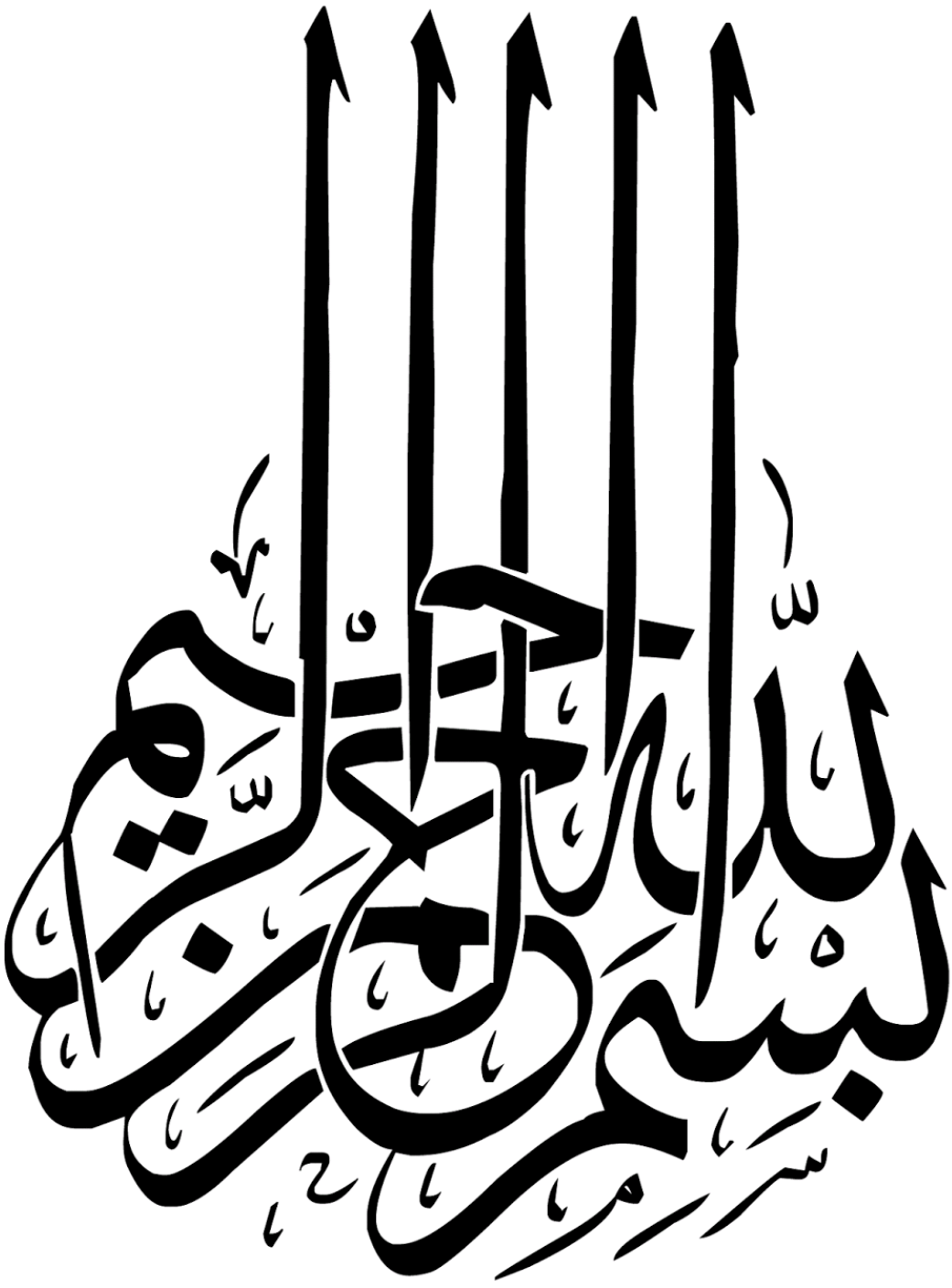
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام

على سيدنا محمد خير خلق الله.

إلى من جرع كأسا فارغا ليسقيني فطرة الحب

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى روح أبي الزكية الطاهرة التي فارقتني.

إلى التي عبدت دعواتها لي طريق الخير و التوفيق

إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية

إلى من أرضعتني الحب والحنان وبلسم الشفاء

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الغالية.

إلى كل إخوتي الذين كانوا أكبر سند لي في مشواري الدراسي.

إلى صديقتي العزيزة التي كانت سندا لي في كل المحن وكشفت الغشاء عن ضحكتي وسعادتي وزرعت البسمة في وجهي.

إلى رفقاء دربي الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء اهدي هذا العمل.

أيوب

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالتي وكل من تجمعني معهم صلة الرحم والقرابة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

إلى الذين الذين يحبوني ولم اذكرهم، والذين أحبهم ولم أذكرهم

إلى اللذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل الى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

محمد

العرفان

الشكر أولا لله عز وجل الذي يسر لنا طريق العلم ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

احمد الله حمدا كثيراً طيبا

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذنا

الدكتور **كريم جايز** على المجهودات الجبارة والمعلومات القيمة والإرشادات والنصائح المشرف

التي قدمها لنا طيلة انجاز هذا البحث

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام الذين صاحبونا بالعلم والتوجيه والإرشاد

طيلة مشوار الدراسة الجامعية

ولا يفوتنا في الأخيرتشكراتنا لكامل دفعة 2020 محاسبة وجباية معمقة وجميع طلبة وعمال الكلية

ونتمنى لهم حياة موفقة باذن الله

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
بسملة	
الإهداءات	I
شكر وعرفان	III
قائمة المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لضريبة أرباح الشركات والاستثمار	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات	2
المطلب الأول: مفهوم وأهداف وخصائص الضريبة على أرباح الشركات	2
المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات	4
المطلب الثالث: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات	6
المطلب الرابع: تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها و تحصيلاتها	7
المبحث الثاني: مدخل عام للاستثمار	11
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته	11
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار	13
المطلب الثالث:أدوات الاستثمار	16
المطلب الرابع: العلاقة بين ضريبة أرباح الشركات والاستثمار	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لأثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار	
مقدمة الفصل	30
المبحث الأول: معلومات تتعلق بمكتب الدراسة	31
المطلب الأول:تعريف المكتب محل التربص	31
المطلب الثاني: مهام المكتب وهيكله التنظيمي	31

المطلب الثالث: معلومات تتعلق بالمؤسسة المدروسة	32
المبحث الثاني: دراسة أثر ضريبة ارباح الشركات على الاستثمار في مؤسسة x	34
المطلب الأول: عرض ميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المدروسة	35
المطلب الثاني: دراسة تطور حجم الاستثمار وضريبة أرباح الشركات	38
المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمار وضريبة ارباح الشركات	41
المطلب الرابع: تبيان أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار	44
خلاصة الفصل	45
خاتمة	
خاتمة	47
قائمة المراجع	50
الملاحق	52
ملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تواريخ دفع التسبيقات	9
02	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم للسنوات من (2015 الى 2019)	35
03	الميزانية المحاسبية جانب الأصول للسنوات(2015 إلى 2019)	36
04	الميزانية المحاسبية للمؤسسة Xجانب الخصوم للسنوات(2015 إلى 2019)	37
05	جدول حسابات النتائج للمؤسسة Xللسنوات (2015 إلى 2019)	39
06	كيفية الوصول لمعادلة خط اتجاه العام لمنحنى الضريبة على أرباح الشركات	40
07	تطور الاستثمارات والضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة	41
08	جدول عرض المردودية الاقتصادية للسنوات من 2015 إلى 2019	43
09	جدول عرض المردودية المالية للسنوات من 2015 إلى 2019	43

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد الاستثمار	**12**
02	خطوات إدارة المحفظة	**26**
03	الهيكل التنظيمي للمكتب محل الدراسة	**32**
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المدروسة	**34**
05	التمثيل البياني لتطور حجم الاستثمار وضريبة أرباح الشركات	**35**

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	**53**
02	الميزانية المالية لسنة 2019	**55**
03	الميزانية المالية لسنة 2018	**57**
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	**59**
05	الميزانية المالية لسنة 2016	**61**
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	**63**
07	الميزانية المالية لسنة 2017	**65**
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	**67**
09	جدول اهتلاكات لسنة 2016	**69**
10	جدول اهتلاكات لسنة 2017	**69**
11	جدول اهتلاكات لسنة 2018	**70**
12	جدول اهتلاكات لسنة 2019	**70**

مقدمة

مقدمة : .....

تمهيد

في ظل التطورات التي تحصل في العالم تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذه التطورات واللحاق بركب الحضارة عن طريق جعل اقتصادها ملائما للأوضاع الحالية ، ومحاولة تحسينه بشكل يجعلها في مأمن لتفادي الوقوع في أزمات حادة يصعب الخروج منها لذلك وحتى تكون قدوة لابد عليها أن تتنبأ مما يمكن أن يؤول إليه اقتصادها إذ لم تساير التقدم العلمي والتكنولوجي، من حيث اختيار الاستثمار وإتباع سياسات رشيدة خاصة في المجال الجبائي لتحقيق توازن بين النظام الاقتصادي والسياسات الجبائية، حيث كانت الجزائر في فترات سابقة تعتمد على الجباية البترولية التي تعد كأكبر موارد الدولة الاقتصادية، لكن عدم استقرار أسعار البترول تم اللجوء الى الجباية كمورد إضافي من خلال بعض الإصلاحات الضريبية سنة 1991.

لذلك وبعد الإصلاح الضريبي سنة 1992 الذي شهد تطبيقا تدريجيا له مشروع تبنته الجزائر وعملت على تطبيقه المؤسسات الاقتصادية حيث مست هذه الإصلاحات العديد من الضرائب وظهرت ضرائب جديدة من أهمها الضريبة على أرباح الشركات التي ساهمت في التكيف مع الديناميكية الجبائيةالجديدة.

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي ركز عليها النظام الضريبي الجزائري، من خلال سن قوانين ونصوص تخص هاته الضريبة ومنح العديد الإعفاءات والتخفيضات والامتيازات للشركات التي تستثمر في الموارد البشرية وتعكس صورة النظام الجبائي الفعال للمؤسسات الاقتصادية،

أولا: طرح الإشكالية

يمكن تلخيص الإشكالية المطروحة في السؤال الرئيسي التالي

ماهو أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عموما؟ وفي ولاية برج بوعريريج على وجه الخصوص؟

كما يمكن أن تفرع الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي أهم التحفيزات والإعفاءات الجبائية بما يخص الضريبة على أرباح الشركات، التي أتى بها النظام الجبائي الجزائري؟
2. ماهي أهم أدوات واستراتيجيات الاستثمار؟
3. هل تساهم الضريبة على أرباح الشركات في النظام الضريبي الجزائري على تحفيز الاستثمار وتطويره؟

وللإجابة على التساؤلات يتم صياغة الفرضيات التالية:

ثانيا: فرضيات البحث

- ✓ تعد السياسة الضريبية أهم أدوات السياسات المالية نظرا للدور الذي تلعبه في تشجيع الاستثمار؛
- ✓ من أهم دوافع الإصلاح الضريبي هو تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار؛
- ✓ يمكننا القول أن للضريبة على أرباح الشركات اثر توجيهي للاستثمار.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

من أهم دوافع اختيار الموضوع ما يلي:

- ✓ ميولات المتربص الشخصية؛
- ✓ حداثة الموضوع وقلة الأبحاث التي اهتمتبه؛
- ✓ محاولة تسليط الضوء على ضريبة IBS، وعلاقتهبالاستثمار؛
- ✓ محاولة تسليط الضوء على أهم الإعفاءات الجبائية التي عرفتها الشركات؛
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد إلى مكتبة الجامعة.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

ارتباطه بواقع الاقتصاد الوطني، والإصلاحات الجارية التي تستوجب سياسات مالية بوضع اكبر تحفيزات ضريبية لتشجيع الاستثمار و ترقيته وإعادة النظر في أنواع الضرائب والرسوم الخاصة بالنظام الضريبي المتعلق بالشركات المتعددة، من خلال منحها إعفاءات وامتيازات جبائية كتخفيض نسبة الضرائب الخاصة بأرباح الشركات.

خامسا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ إبراز مدى تأثير ضريبة أرباح الشركاتIBS، على الاستثمار؛
- ✓ الضريبة على أرباح الشركاتIBS، ودورها في اتخاذ قرارت الاستثمار على مستوى المؤسسات؛
- ✓ التعرف على كيفية الاستفادة من الإعفاءات والحوافز الجبائية ودورها في تنشيط الاستثمار ونمو المؤسسات.

سادسا: حدود الدراسة

تم تحديد الدراسة من جانبين أساسيين، جانب نظري وجانب تطبيقي تطرق الباحث فيه على كل مايعني بأمور الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار، وجانب تطبيقي خاص بمؤسسة X ومختلف الإحصاءات المتعلقة بها بولاية برج بوعريريج.

سابعا: منهجية الدراسة

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي إذ قمنا بتحليل بعض المفاهيم حول الضريبة على أرباح الشركاتIBS، التي تميز النظام الجبائي الجزائري والتي تمس الأرباح السنوية للشركة، ومدى تأثيرها على استثمارات الشركة السنوية وكذلك استخدم منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي لمؤسسة X لولاية برج بوعريريج وذالك بالإستعانة بمكتب محاسبة ومحافظ حسابات لجلب المعلومات اللازمة.

ثامنا: صعوبات البحث

1. استخراج المادة العلمية من المواد والنصوص القانونية؛
2. صعوبة الحصول على بعض المعلومة، لاسيما منها المالية، من المكتب محل دراسة لاعتبار تلك المعلومات من قبيل السر المهني؛
3. صعوبة إجراء الدراسة الميدانية في مؤسسات الاقتصاديةأو في مؤسسات أخرى بسبب تفشي وباء كورونا؛

تاسعا: تقسيم البحث

من أجل دراسة كل ما سبق تم تقسيم البحث إلى فصلين حيت:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب النظرية للموضوع محل الدراسة من تعريف للضريبة على أرباح الشركات، والتطرق لمختلف التحفيزات والتصريحات الجبائية، بالإضافة إلى تقديم مختلف المفاهيم الخاصة بالإستثمار وأهميته وأهم العوامل المؤثرة فيه،

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للموضوع حيث تم التطرق الى تعريف مكتب محافظ الحسابات لأنه محل دراستنا بحيث تم تقديم كافة المعلومات على المؤسسة X من أجل تقديم مختلف الإحصائيات المتعلقة بها خلال الفترة 2015_2019.

عاشرا: الدراسات السابقة

إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن بين الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من اعداد الطالب عبد الكريم بعداش، جامعة الجزائر، سنة2008، وتمحورت الإشكالية في "**كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟**".

هدفت هذه الدراسة الى إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب من جوانب المعرفة الاقتصادية من خلال الاطلاع على البحوث النظرية والدراسات السابقة المتاحة، ومعرفة الاثار الميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996-2005 تحديدا.

2-**أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**

هذه الدراسة عبارة مذكرة ماجستير في العلوم التجارية من إعداد الطالبة حجار مبروكة، جامعة لمسيلة، سنة 2006، وتمحورت الإشكالية في "**ماهو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة؟**"

هدفت هذه الدراسة الى شرح العلاقة التي تربط بين الضريبة والاستثمار، والتعرف على دوافع وأهداف الإصلاحات الضريبية عموما في الجزائر كما تطرقت الى تحليل الإصلاحات الضريبية على اهم العوامل المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة عموما، والمؤسسة الجزائرية بوجه خاص.

3-**أثر ضريبة أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من إعداد الطالبة زاوش خولة، جامعة المسيلة، سنة 2017،تمت دراسة الحالة في مؤسسة الحضنة للحليب في الفترة (2011-2015)، وتمحورت الإشكالية في "**ما مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة؟**"

تسعى هذه الدراسة الى إظهار كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصلحة المؤسسة، ومحاولة إبراز التأثير الذي تحدثه الضريبة على أرباح الشركات في تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة، مع محاولة التعرف ما إذا كانت مؤسسة الحضنة للحليب تستعين بالعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها أم لا.

الفصل الأول:

الإطار النظري لضريبة أرباح الشركات والإستثمار

الفصل الأول:.....الإطار النظري لضريبة أرباح الشركات والإستثمار

مقدمة الفصل:

إن السبب الرئيسي وراء الإصلاح الجبائي في الجزائر هو إنشاء النظام الضريبي الملائم والذي من شأنه ان يتماشى مع أهداف الرئيسية للدولة وخاصة منها الأهداف الاقتصادية، ومن بين أهم المحاور التي ركز عليها الإصلاح الجبائي هي استحداث الضريبة على أرباح الشركات من أجل تشجيع المستثمرين على اختيار استثماراتهم التي تتماشى مع السياسة التشجيعية للدولة، اذ أن النظام الضريبي يستطيع أن يغير سياسة المؤسسة أو المستثمرين لاستثماراتهم وذلك بواسطة النسب المختلفة للضرائب المطبقة في مختلف الاستثمارات.

وفي هذا الفصل سيتم تناول مفهوم الضريبة على أرباح الشركات وخصائصها وأهدافها ومجمل الإعفاءات والتحفيزات، بالإضافة الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و أهميته، وإلى أهم مجالاته أدواته.

المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات

تم استحداث الضريبة على ارباح الشركات لتعوض وتراجع ونقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (السابقة، BIC)في قانون المالية لسنة 1991 الذي عرفها وحدد جوانبها الفنية والتقنية ومجالات تطبيقها ،حيث نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي : [1]

" تؤسس ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات والأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 135 وتم فرض هذه الضريبة بصيغة الضريبة على أرباح الشركات ".

يندرج تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات يختلف عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعيين ،كماتعتبر هذه الضريبة من الضرائب الجديدة المكونة للنظام الضريبي الجزائري ابتدءا من عام 1992.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وخصائص الضريبة على أرباحالشركات

في هذا المطلب سنتناول مفاهيم مختلفة حول الضريبة على أرباح الشركات وأهدافها وخصائصها وردت عدةتعاريف للضريبة على أرباح الشركات نذكر أهمها:

الفرع الأول: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية .

تعرف أيضا أنها ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي تحقق من طرف الأشخاص المعنويين، هذه الأخيرة تخضع إجباريا للنظام الحقيقي (رقم الأعمال أكثر من30مليون دينار جزائري تخضع للنظام الحقيقي).[2]

وبالتالي نستنتج أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة نسبية مباشرة تتقطع سنويا من طرف ولصالح الدولةبصفة إجبارية ونهائية ومن دون أي مقابل، وهذا وفق القواعد قانونية محددة، وهذا الاقتطاع يفرض على الأشخاص المعنويين الذين يخضعون إجباريا للنظام الحقيقي، دون الأخذ بعين الاعتبار لحجم رقم الأعمال المحقق وبعض الأشخاص الطبيعيين وهذا حسب مقدرتهم التكليفية، بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة على أرباح الشركات

يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[3]

- إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.
- تخفيف العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه الشركات وتمكينها من تحقيق النمو.
- إلغاء كل تفرقة في الإخضاع بين الشركات.
- إيجاد الإجراءات التحريضية لدفع الشركات إلى الاستثمار.
- تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات(الشركة الأم وفروعها).
- زيادة المزايا لصالح المساهمين من خلال إلغاء الضرائب المدفوعة على الأرباح الموزعة.
- ترحيل الضريبة المدفوعة من خلال السماح بترحيل الخسائر السابقة إلى غاية السنة الرابعة.

[1] حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، سبتمبر2007، ص71.

[2] حميد بوزيدة، المرجع نفسه، ص 71.

[3] زاوش خولة، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي، شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/05/22، ص08.

الفرع الثالث: خصائص الضريبة على أرباح الشركات[1]

تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص منها ما هو عام ومنها ما هو نوعي

1- الخصائص العامة:

وتتمثل في الخصائص التي تشترك فيها مع الأنواع الأخرى من الضرائب

- **ضريبة إلزامية** :أي أنه ليس للأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة الحرية فيدفعها أو عدم دفعها، ولا في اختيار مقدارها ولا في كيفية الدفع وموعده، بل هم مجبرون على دفعها للدولة في إطار ما ينص عليه التشريع الجبائي.
- **ضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** تفرض الضريبة على أرباح الشركات على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، حيث أن الضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق مقدرتهم، وعليه فالمؤسسات التي لا تحقق ربحا خلال دورة معينة ليست ملزمة بدفع الضريبة، بحجة عدم مقدرتها على دفعها.

- **ضريبة تفرض بلا مقابل** : كما تتميز الضريبة على أرباح الشركات بأنها تدفع من دون أي مقابل، يرجى الحصول عليه من قبل المكلف، أي أنها تفرض على الأشخاص المعنويين وبعض الأشخاص الطبيعيين بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من جراء قيام الدولة بدورها في النشاط الاقتصادي وغيرها من النشاطات.

2-الخصائص النوعية:

وتتمثل في الخصائص التي تميز الضريبة على أرباح الشركات عن الأنواع الأخرى من الضرائب، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **ضريبة مباشرة:** حيث أنها ضريبة يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها للخزينة العمومية، وعليه فهي اقتطاع مباشر من أرباح الشركات.
- **ضريبة عامة** : حيث أنها تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها، أي أنها تفرض على الفرق الموجب بين كل الإيرادات وكل الأعباء مهما كانت طبيعتهما، وهذا في إطار ما ينص عليه التشريع الجبائي فيما يخص الإيرادات الواجب دمجها في الوعاء الضريبي والأعباء الواجب خصمها منه.
- **ضريبة سنوية:** أي أنها لا تفرض على ربح كل عملية قامت بها المؤسسة على حدى، وإنما تسري على النتيجة النهائية لكل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية تقدر بسنة، وبعبارة أخرى تفرض الضريبة على أرباح الشركات مرة واحدة على الأرباح المحققة خلال السنة، حيث أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- **ضريبة قيمية:** حيث يتم تحصيلها على أساس قيمة الربح المحقق، وليس على أساس الحجم أو الكمية، مثل(كمية المنتجات المباعة).
- **ضريبة نسبية:** أي أنها عبارة عن ضريبة ذات معدلات ثابتة، بمعنى أنها تفرض على صافي أرباح المؤسسة بنسبة ثابتة واحدة، بحيث لا يتغير هذا المعدل مهما تغير مقدار الربح المحقق، وبصفة أدق فإن الربح يخضع لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي.
- **ضريبة تصريحية:** بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح إجباري سنوي لجميع أرباحه من خلال إرسال ميزانيته الجبائية إلى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية، وذلك قبل الفاتح ماي من السنة التي تلي سنة الاستغلال.

[1] زاوش خولة، مرجع سبق ذكره، ص09.

- **ضريبة نوعية:** الضريبة على أرباح الشركات ضريبة نوعية لأنها تقع عل نوع معين من الأرباح، وهو الربح المحقق من طرف الأشخاص المعنويين الذين يخضعون إجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار لحجم رقم الأعمال المحقق، وبعض الأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات، يمكن استنتاج بعض المزايا التي تتضمنها، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- **البساطة:** سواء بالنسبة للمكلف أوبالنسبة لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بالتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها.
- **الاقتراب من العدالة:** من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكذلك بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات

يرتبط فرض الضريبة على أرباح الشركات بالأشخاص الخاضعين لها من جهة وبإقليميها من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذا كما يلي:

الفرع الأول: مجال التطبيق الخاص بالشركات

حسب نص المادة 136من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يمكن أن نميز بين الشركات الخاضعةإجباريا للضريبة على أرباح الشركات والخاضعة اختياريا.

1- الشركات التي تخضع إجباريا للضريبة على أرباح الشركات:

تخضع للصريبة على أرباح الشركات بصفة اجباريةكل من :

1-1 الشركات الخاصعة بموجب القانون الاساسي:

الشركات التي تخضع إجباريا إلى الضريبة على أرباح الشركات طبقا لنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الشركات التالية:[1]

- شركات الأموال: وتضم ما يلي
  - شركات الأسهم وشركات التوصية بالأسهم
  - الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
  - المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- التعاونيات الفلاحية والاتحادات التابعة لها، باستثناء تلك المعفاة بنص صريح.

1-2 الأشخاص الخاضعون بمقتضى النشاط الممارس: بعض الأنشطة وبسبب طابعها تقتضي خضوع الشخص الذي ينجزها إلى الضريبة على أرباح الشركات، بغض النظر عن الشكل القانوني للشركة، حسب نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يخضع للضريبة على أرباح الشركات الأشخاص الطبيعيون المذكورون في المادة 12 من نفس القانون أعلاه:[2]

- الذين يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع العقار بالتجزئة أو بالتقسيم، بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى شاري كل جزء أو قسم.

[1] المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2020، الجزائر، ص30.

[2] المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2020، الجزائر، ص11.

- الذين يؤجرون مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم استغلالها سواء أكان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير العادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا.
- الذين يمارسون نشاط الراسي عليه المناقصة وصاحب الامتياز ومستأجر الحقوق البلدية.
- الذين يحققون أرباحا من أنشطة تربية الدواجن والأرانب عندما تكتسي هذه النشطة طابعا صناعيا.
- الذين يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو المماح.
- الذين يحققون مكاسب صافية بالرأسمال بمناسبة عملية تنازل لقاء عوض عن القيم المنقولة والحقوق الاجتماعية.
- المداخيل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربابنة الصيادين، مجهزي السفن ومستغلي قوارب الصيد.

2-الشركات الخاضعة اختياريا:

توجد بعض الشركات التي تعتبر أصلا خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع سمح لها الاختيار في الخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يترتب على تلك الشركات تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة رقم 151 من قانون الضرائب المباشرة لدى مفتشية الضرائب المعنية ويكون هذا الاختيار نهائي، أي لا رجعة فيه مدى حياة الشركة، هذه الشركات تتمثل فيما يلي:[1]

2-1- شركات الأشخاص: بمفهوم القانون التجاري وتكون في شكل الشركات التالية:

- شركات التضامن
- شركات التوصيات البسيطة
- شركات المحاصة

2-2- شركات المساهمة: بمفهوم القانون التجاري

2-3- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة الأسهم.

تنويه: يجب أن يرفق طلب الإختيار بتصريح الضريبةعلى أرباح الشركات، ولا يمكن التراجع عن هذا الإختيار مدى حياة الشركة

الفرع الثاني: نطاق التطبيق الإقليمي

يحدد مبدأ إقليمية الضريبة الشروط التي بموجبها يخضع الربح للضريبة على أرباح الشركات، وهذا بناءا على طبيعة الربح المحقق، اعتيادي أو استثنائي، أو على أساس مصدره، محقق داخل الوطن أو خارجه، وبالتالي تستند إقليمية الضريبة على المبدأين التاليين:[2]

- **الربح الوطني وليس العالمي:**

حسب نص المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستحق الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر، وبالتالي الربح المحقق خارج الجزائر مقصى من مجال تطبيق هذه الضريبة. وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص:

الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.

أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليستلهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.

أرباح المؤسسات، وان كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

1المادة 151، نفس المرجع السابق، ص 36.

[2]المادة 137، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2020، الجزائر، ص30.

غير أنه إذا كانت مؤسسة ما تمارس في آن واحد نشاطها بالجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ماعدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

- **الربح الناتج من العمليات العادية وليشت الاستثنائية:**

أي انه تخضع للضريبة على أرباح الشركات فقط تلك الأرباح المحققة خلال الدورة والناتجة عن الممارسة العادية للنشاط الخاضع، ومنه فان الأرباح الناتجة من عمليات عرضية تعد مستبعدة من الضريبة على أرباح الشركات مثل: (الأرباح المحققة بمناسبة المعارض الدولية).

المطلب الثالث: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

ركزت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار في المناطق التي يتم ترقيتها والقضاء أو تخفيض معدلات البطالة حيث سن المشرع الضريبي مجموعة من الإعفاءات سواء كانت دائمة أم مؤقتة،وهذا ما نصت عليه المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.[1]

الفرع الأول: الاعفاءات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

1- الإعفاءات الدائمة: يعتبر هذا النوع من الإعفاءات ممنوحا بصفة دائمة ونهائية، ويستفيد منه كل من:

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها.
- مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي.
- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحققة مع شركائها فقط.
- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، وكذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تسيرها.
- العمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، وتستثنى عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك، ويمنح الإعفاء بالنسبة لهذه الأخيرة حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر.

2 -الإعفاءات المؤقتة: يمنح هذا الصنف من الإعفاءات بصفة محددة زمنيا، ونذكر منها[2]

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (03) ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، تحدد مدة الإعفاءبست 06 سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في المناطق الواجب ترقيتها، وذلك ابتداءً من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمدد فترة الإعفاء هذه (02) بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- تستفيد من إعفاء لمدة (10) عشر سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي.

[1] المادة 136، نفس المرجع، ص30، ص31.

[2] حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، سبتمبر2007، ص73.

- تستفيد من الإعفاء لمدة (03) ثلاثة سنوات ابتداءً من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار، وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.
- تستفيد شركات رأسمال المخاطرة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (05) خمس سنوات ابتداء من انطلاق نشاطها.

فيما يخص إعادة استثمار النتائج وحسب نص المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص على أنه:
يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات وتخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني الممنوح خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار ثلاثين بالمائة 30% من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات، ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التفضيلي.[1]

الفرع الثاني: التخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

تنص المادة (06) من قانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن لقانون المالية لسنة 2015 على أنه: "تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في الولايات إليزي، تندوف، أدار، تمنراست و لديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 33% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس05 سنوات ابتداء من أول يناير 2015

لا تطبق الأحكام السابقة على مداخيل الأشخاص والشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتسويقها.

المطلب الرابع: تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها

تعتمد جباية المؤسسة على المحاسبة، غير أن نتيجة هذه الأخيرة ليست هي الوعاء الضريبي النهائي، فالنتيجة المحاسبية هي الأساس التي تطبق عليه القواعد الجبائية للوصول إلى النتيجة الجبائية التي تمثل الوعاء الضريبي وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب، بالإضافة إلى معدلات الضريبة المطبقة في الجزائر. [2]

الفرع الاول:تحديد الوعاء الضريبي

تعرف النتيجة الجبائية بأنها" النتيجة الخاضعة للضريبة، والتي لا تتطابق مع النتيجة المحاسبية جراء بعض التعديلات الخاصة بإعادة إدماج بعض الأعباء غير قابلة للخصم و خصم بعض النواتج غير خاضعة للضريبة.

أما التشريع الجبائي الجزائري فيعتبر الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة ، مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة، بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من الأصول، أثناء الاستغلال أو في نهايته.

كما تعرف النتيجة الجبائية بأنها: "النتيجة المحاسبية الإجمالية للدورة بعد إدراج التعديلات اللازمة، طبقا لما تنص عليه القواعد الجبائية".

وتعرف النتيجة الجبائية أيضا بأنها الربح الصافي الناتج عن الفرق بين النتائج المحققة من طرف المؤسسة والأعباء الناتجة عن ممارسة النشاط.

غير أن الضريبة تطبق على النتيجة الجبائية التي تمثل النتيجة المالية المصرح بها من طرف الشركة، مضافا إليها الأعباء المرفوضة جبائيا المنصوص عليها في المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ومخصوما منها كل من التخفيضات والعجز المحقق في السنوات السابقة إن وجد.[3]

---

[1] المادة 142، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2020، الجزائر، ص34.

[2] المادة 140، نفس المرجع، ص32.

[3] المادة 169، نفس المرجع السابق، ص39، ص40.

ويمكن حساب النتيجة الجبائية عن طريق العالقة التالية: [1]

النتيجة الجبائية=(النتيجة المالية + الأعباء المرفوضة جبائيا – التخفيضات – العجز)

ويطلق على الأعباء المرفوضة جبائيا بالإدماجات.

النتيجة المالية = (مجموع أرقام الأعمال – مجموع التكاليف)

الأعباء المرفوضة جبائيا : عبارة عن التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها لأنها تعتبرها كمصاريف استغلالية أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من قبل إدارة الضرائب ، كما قد ترفضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها.

التخفيضات: عبارة عن تلك التكاليف التي تندرج في حساب الربح المحاسبي، وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، هذه التكاليف تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الخامسة.

العجز: حسب المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، العجز هو عبئ يخصم من النتيجة الجبائية المحققة من السنة الموالية (n+1)، وإذا كانت هذه النتيجة غير كافية تخصص في النتيجة الجبائية للسنة المالية (n+2)إلي غاية السنة الرابعة الموالية لسنة العجز.[2]

الفرع الثاني: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

حسب المادة 150من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فان الضريبة على أرباح الشركات تعتبر ضريبة نسبية تفرض على أساس نسبة أو معدل معين يتم تصنيفها كالتالي:[3]

1– المعدلات العامة:

تحدد معدلات الضريبة على أرباح الشركات كالتالي :

19% : يطبق هذا المعدل على أنشطة إنتاج وبيع السلع.

وهي تلك الأنشطة المتمثلة في استخراج أو صنع أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوظيب أو العرض التجاري بغرض إعادة بيعها، لا تشمل كذلك في هذه المادة، الأنشطة المنجمية والمحروقات.

23%: يطبق هذا المعدل على أنشطة البناء والإشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الإسفار.

يقصد بأنشطة البناء والإشغال العمومية والري التي تخضع لنسبة 23 % الأنشطة المسجلة بتلك الصفة في السجل التجاري والتي يترتب عليها دفع الاشتراكات الاجتماعية الخاصة بالقطاع.

26 %: يطبق على باقي الأنشطة.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على إرباح الشركات الذين يمارسون أنشطة مختلفة، أن يقدموا محاسبة مفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه.

يؤدي عدم احترام مسك محاسبة منفصلة إلى تطبيق منهجي لمعدل 26% .

2– معدلات الاقتطاع من المصدر:

تحدد هذه النسب بالنسبة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

10% تطبق هذه النسبة على الأنشطة التالية:

---

[1] حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، سبتمبر 2007،ص75.

[2] المادة 147، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2020، الجزائر، ص35.

[3] المادة 150، نفس المرجع السابق، ص36.

بالنسبة لعوائد والودائع والكفالات، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من فرض الضريبة النهائي.

40% بالنسبة للمداخيل الناتجة عن الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا

20% بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى اقتطاع من المصدر ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

30 % بالنسبة للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة الاستغلال براءاتهم ، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك .

10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات نقل بحري جزائرية، غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.[1]

الفرع الثالث: تحصيل الضريبة على أرباح الشركات

سنقوم في هذا المبدأ بتبيان طرق و كيفيات دفع الضريبة على أرباح الشركات وما يترتب على المكلفين من التزامات .

1- نظام الدفع التلقائي (الأقساط الوقتية):

تمثل هذه الطريقة الأداة الأساسية لدفع الضريبة على أرباح الشركات، حسب هذا النظام، يجب أن تحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف نفسه، وتسدد تلقائيا إلى صندوق قابض الضرائب دون إصدار مسبق للجدول من طرف مصالح الضرائب

يعتمد هذا النظام على دفع ثلاثة أقساط وقتية متساوية والتي يجب تسديدها خلال نفس السنة المالية متبوعة بقسط التسوية والذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجبة الدفع، حيث أن مبلغ القسط الواجب الدفع يمثل 30%من الضريبةالمتعلقة بالربح المرجعي الخاص بآخر دورة مغلقة وخاضعة للضريبة عند تاريخ استحقاقها، فيما يخص المؤسسات المنشأة حديثا يتم اعتماد 5%من رأس مال الشركة لحساب القسط، وتستحق هذه التسبيقات كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

جدول رقم 01: يمثل تواريخ دفع التسبيقات

التسبيقات	مبلغ التسبيقات	تاريخ التسديد
التسبيق الاول	30% من ضريبة على أرباح الشركات للسنة (ن-1)	من 20 فيفري إلى غاية 20 مارس من السنة (ن+1)
التسبيق الثاني	30% من ضريبة على أرباح الشركات للسنة (ن-1)	من 20 ماي إلى غاية 20 جوان من السنة (ن+1)
التسبيق الثالث	30% من ضريبة على أرباح الشركات للسنة (ن-1)	من 20 أكتوبر إلى غاية 20 نوفمبر من السنة (ن+1)
رصيد التسوية	ضريبة على أرباح الشركات للسنة (ن+1) – مجموع التسبيقات	قبل 30 أفريل من السنة (ن+2)

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على كتاب التقنيات الجبائية والمادة 2/356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية، طبعة2020 ،الجزائر،ص 76 .

[1] المادة 150، نفس المرجع السابق، ص36

[2] حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، سبتمبر2007، ص84، ص85 .

2- نظام الاقتطاع من المصدر :

يعتبر نظاما استثنائيا، حيث نص المشرع على خضوع بعض المداخيل لتقنية الاقتطاع من المصدر والتي تم ذكرها سابقا، مثل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة للضريبة على أرباح الشركات.

❖ **التزامات الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات**

تنقسم إلى قسمين من الالتزامات تتمثل في التزامات محاسبية و التزامات جبائية نلخصها كما يلي: [1]

- **التزامات محاسبية:**

تتمثل الالتزامات المحاسبية في ما يلي :

- **مسك المحاسبة** :تنص المادة 6 من أمر رقم 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 على مايلي {يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة لوعاء الضريبة }

في حالة مسك هذه المحاسبة بلغة أجنبية مقبولة، فانه يتعين تقديم ترجمة مصادق عليها من طرف مترجم معتمد عند كل طلب من المفتش.

- **تقديم الوثائق المحاسبية** :يقوم المكلف بتقديم جميع الوثائق المحاسبية والجرد ونسخ من الإرساليات والأوراق الإيرادات والنفقات إلى الإدارة الجبائية، التي من شأنها أن تبرر دقة النتائج المشار إليها في التصريح .
- **حفظ الوثائق المحاسبية** :يجب على المكلف بالضريبة حفظ سجلات ووثائق محاسبية وكذا الوثائق التبريرية، التي بناءا عليها يتم ممارسة حق المراقبة وإجراء تحقيق خلال أجل (10) سنوات .

يبدأ هذا الأجل في السريان، فيما يخص السجلات، اعتبار من تاريخ آخر تقييد، وغيما يخص الوثائق التبريرية، اعتبارا من التاريخ الذي حررت فيه.

- **الالتزامات جبائية :**

حسب المادة151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تتمثل الالتزامات الجبائية في التصريحات وتنقسم إلى : التصريح بالوجود، التصريح الشهري والتصريح بالنتائج .

- **التصريح بالوجود** : يجب على المكلف الخاضع الضريبة على أرباح الشركات أن يقدم تصريح بالوجود خلال 30 يوم من بداية النشاط إلى مفتشية الضرائب التابع لها .

في حالة ما كان المكلف يملك إلى جانب مقره الرئيسي، وحدة أو عدة وحدات ، يجب تقديم تصريح شامل بالوجود عن المؤسسة الى مفتشية الضرائب المباشرة المتواجدة في المقر الرئيسي.

- **التصريح الشهري** : يعتبر التصريح سلسلة(G50) تصريح وحيد يقوم مقام جدول إشعار بالدفع. يجب إيداع التصريح لدى قابض الضرائب المتواجد بالمقر الرئيسي للشركة خلال أجل 20 يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي استحقت فيه الحقوق أو الذي تم فيه أجراء الاقتطاع من المصدر وتسديد في آن واحد المبالغ المستحقة .

تكون الأقساط الثلاثة مدرجة على التوالي في تصريحات أشهر أفريل و جويلية وأكتوبر، حيث يجب إيداعها خلال عشرين يوما الأولى من الشهر الموالي.

يكون متبقي التصفية مدرجا في تصريح شهر مارس من السنة الموالية حيث يجب إيداعها خلال عشرين يوما الأولى من شهر أفريل.

[1] زاوش خولة، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي، شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/05/22، ص26، ص27.

- **التصريح السنوي للنتائج** :يجب على المكلف بالضريبة أن يقدم تصريحا بالنتائج المحققة سنويا لدى مفتشية الضرائب أو الإقامة الرئيسية، خلال أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة كل سنة، إذا سجلت الشركة عجزا وهذا المختصة الكائنة بمقر الشركة يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط.
- **التصريح في حالة التنازل أو إلغاء المؤسسة أو الوفاة:** تنص المادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي ما زالت لم تفرض عليها الضريبة. لهذا يجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا مفتش الضرائب بالتنازل أو التوقف عن النشاط ضمن أجل عشرة 10 أيام كما هو محدد، أو يحيطوه علما بالتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعليا، وكذا عند الاقتضاء اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه.

المبحث الثاني: مدخل عام للاستثمار

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية في النمو الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية، لذا تسارعت العديد من الدول خاصة النامية منها إلى تبني العديد من السياسات والتحفيزات لتشجيع الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف والمفاهيم للاستثمار وإلى أهم الأهداف

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

هناك العديد من التعاريف للاستثمار نذكر منها الاستثمار نعني به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة. فالاستثمار هوالإضافات إلى المخزون فضلا على رأس المال".[1]

كما يعرف الاستثمار على أنه" الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال"[2]

كما جاء تعرفه في الفكر المالي بأنه:

"التضحية بقيم حالية مؤكدة الحدوث مقابل الحصول على قيم محتملة_غيرمؤكدة الحدوث في المستقبل".[3]

أما المفهوم العام والشامل للاستثمار هو: إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز. أو هو عبارة عن رأس مال المستخدم في إنتاج وتوفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثمارا ثابتا كالأسهم الممتازة والسندات، أو استثمارا متغيرا مثل ملكية الممتلكات.

[1] بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 259.

[2] طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2008 ، ص13.

[3] عادل محمد رزق،الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية،دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،القاهرة،مصر،2004،ص3.

الشكل 01: أبعاد الاستثمار

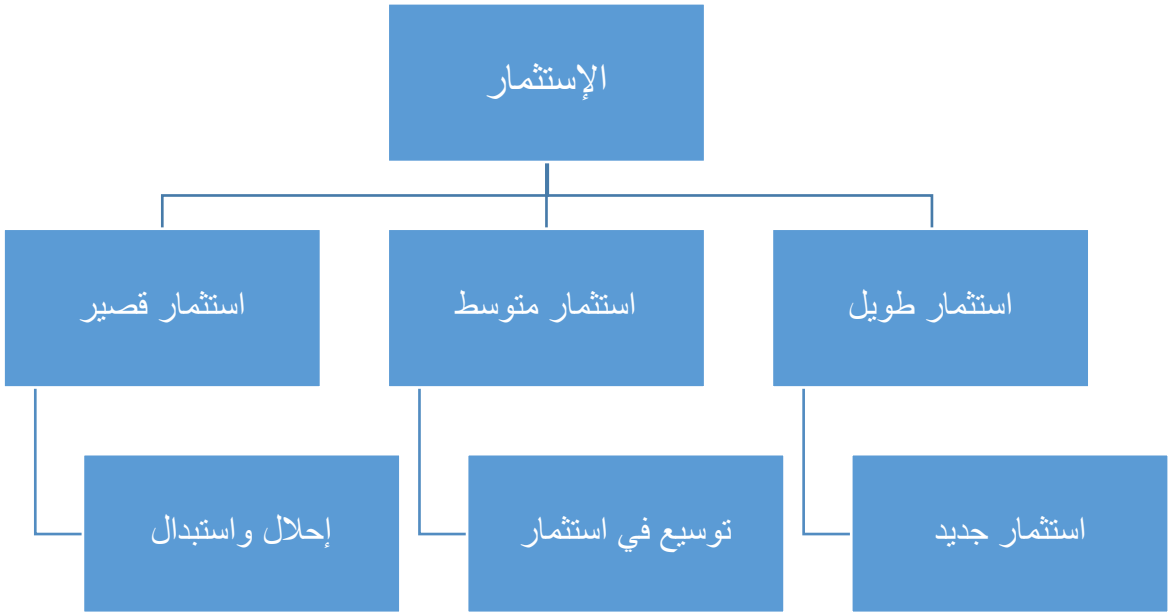

المصدر:د،طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ،عمان، دار اليازوري للنشو والتوزيع،2008،ص22.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني للنهوض بعجلة التنمية بحيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها، وتتجلى أهمية الاستثمار فيما يلي :

1. **زيادة الإرادات وتنمية الأرباح:** يعمل الاستثمار على إضافة أو توفير أنواع جديدة من السلع، هذه الأخيرة تمكن المؤسسة من رفع إراداتها، وبالتالي توسيع وتحقيق استثمارات جديدة " تسهيل عملية البيع، أي مساعدة المنشأة على خلق أسواق جديدة لمنتجاتها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة وبالتالي زيادة الأرباح؛
2. **القضاء على البطالة:** يلعب الاستثمار دورا مهما في القضاء على مشكل البطالة فمع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لذا تنتهج الدول سياسات فعالة لجذب الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل؛
3. **تمويل الخزينة العمومية:** يساعد الاستثمار إلى حد كبير في تمويل الخزينة العمومية وذلك عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على مختلف المشاريع الاستثمارية؛
4. **المساهمة في التنمية:** إن الاستثمار الفعال والناجح يعمل على تشغيل الطاقات الكامنة وبالتالي خلق استثماراتجديدة أو توسيع استثمارات قديمة و هذا ما يساهم في نمو جميع القطاعات؛

5. **تحقيق الاكتفاء الذاتي**:تسمح الاستثمارات بتحقيق الإكتفاءالذاتيو بالتاليالتخلصمنالتبعيةالأجنبيةو ذلكعنطريقتوسيعشبكات الإنتاج وتشجيع رجال الأعمال على التوسع في الاستثمارات؛
6. **الاستثمار و الاختراع**: الاختراع هو اكتشاف أسلوب فني جديد أو تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج وبالتالي الاختراع يساهم بشكل كبير في إشباع رغبات الأفراد،وذلك عن طريق:

اكتشاف آليات جديدة و الاختراع يظم ثلاثة أنواع :[1]

- إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة في السوق؛
- كشف مصادر جديدة للمادة الأولية اللازمة لعملية الإنتاج؛
- إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة؛

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار وأدواته

الفرع الأول:مجالات الاستثمار

1- مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار.

فإذا ما قلنا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية، فإّن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الاستثمار.

أما لو قلنا بأنّ المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية، فإنّ تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار وعموما، وكما تختلف مجالات الاستثمار، تختلف أيضا أدوات الاستثمار المتوفرة في كلّ مجال، وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لاختيار ما يناسبه منها.ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، ولكن من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما:[2]

أ- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار؛

ب- المعيار النوعي لمجالات الاستثمار.

1-1- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ-الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

ب-الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر

[1] حجار كريمة، أثر السياسة الضريبية على إستراتجية الاستثمار في المؤسسة ،دراسة حالة مؤسسة بن حمادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،2005_2006،ص37

[2] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة7، 2015، ص 61.

فلو قام مستثمر جزائري مثلا بشراء عقار في لندن بقصد المتاجرة،أو قامت الحكومة الجزائرية بشراء حصة في شركة عالمية مثل شركة مرسيدس، فإنه استثمار خارجي مباشر. أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية تستثمر أموالها في بورصة نيويورك، في هذه الحالة فإنّه استثمار خارجيا غير مباشر بالنسبة للفرد المستثمر،ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

❖ **مزايا الاستثمارات الخارجية وعيوبها:**[1]

1- مزاياها:

- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الاستثمار؛
- تهيئ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل؛
- تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة؛
- تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة ونشيطة؛
- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين؛

2- عيوبها:

- ارتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية؛
- قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن؛
- احتمال ازدواجية الضرائب؛
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية؛

1-2- المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية أخرى مالية.

أ-الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:[2]

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب...الخ.

والأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حدّ ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار، أمّا السهم فهو أصل مالي، ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.

وعموما فإنّ جميع الاستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية، هي استثمارات حقيقية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الوراق المالية كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال والمشروعات وإذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها:

- اختلاف درجة المخاطرة للاستثماربينأصلوآخر،لأنهذهالأصولغيرمتجانس؛
- سبب عدم توافر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول؛
- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (تكاليف النقل،التخزين...)؛
- يترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار؛

خصائص الأصول الحقيقية: من أهم الخصائص نذكر ما يلي

[1] محمد مطر، ادارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة 7، 2015، ص61.

[2] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره، ص75.

غير متجانسة وهي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها، لها قيمة ذاتية، ولها كيان مادي ملموس.

- تتمتع بدرجة عالية من الأمان؛
- تحصل المنفعة فيها من خلال استخدامها؛
- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ويساهم في تكوين رأس مال البلد؛
- قابليتها للتسويق منخفضة، ولذلك فسيولتها منخفضة؛
- يترتب عليها نفقات النقل والتخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقار؛

ب– الاستثمار المالي:[1]

وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع...الخ.

والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أيّ منفعة اقتصادية مضافة للناتج الوطني

لكن هنا حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، وذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، أو التوسع في النشاط..

- **خصائصه:**
  - التجانس الكبير في وحداتها؛
  - وجود أسواق متطورة للتعامل بها؛
  - تعطي مالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح، عند موعد الاستحقاق في حالة السندات وعند التصفية؛
  - ترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار.
- **مزايا الاستثمارات المالية وعيوبها:**[2]

1–مزاياها:

- وجود أسواق منظمة غاية التنظيم للتعامل بالأصول المالية؛
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بالأوراق الاستثمارية الأخرى؛
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى؛
- التجانس بين وحدات الأصول المالية؛
- وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون خدماتهم للمستثمرين العاديين مما يجعل للمستثمرين قادرين على الحصول على خدمات استثمارية جيدة، دون أن يكونوا خبراء في الموضوع؛
- ونظرا للتفوق الواضح للمزايا مقارنة بالعيوب، جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطاب الأموال المستثمرين أفراداً أو مؤسسات.

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنش والتوزيع، 1999، ص44.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي آو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة ومتنوعة، ولسوف نتناول أدوات الاستثمار المالي والحقيقي بالتفصيل:[1]

1-1- أدوات الاستثمار الحقيقي:

من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها(العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية).

أ-العقار:

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الوراق المالي، ويتم الاستثمار فيها بشكلين أمّا بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا.

أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.[2]

- **خواص الاستثمار في العقار:**
  - درجة عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية؛
  - بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان مثل إعفاء فوائد السندات العقارية؛
  - التكاليف المرتفعة، لأن التمويل طويل الأجل، وتكاليفه مرتفعة وفي المقابل عوائده مرتفعة كذلك؛
  - عدم توفر سوق ثانوية منظمة؛
  - كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة؛
  - عدم التجانس مما يلاقي المستثمر مصاعب شتى تتعلق بتقويمها أو حساب معدلات العائد عليها.

ب-السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)،على غرار بورصات الأوراق المالية، ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك، أخرى للذهب في لندن، وثالثة للبن في البرازيل، ورابعة للشاي في سيريلانكا...الخ.

يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة وكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة، وبتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ج-المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري، وصناعي وزراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

- **خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:**
  - يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا؛
  - توفر للمستثمر ميزة الملاءمة، إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله؛

[1] محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، الاسكندرية،مصر، 2006، ص40.

[2] محمد مطر؛ إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير؛
- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره؛
- لها دور اجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أوالمجتمع،كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية،وبالتالي تعتبر مصدر دخولهم.

– عيوبه: انخفاض درجة سيولة رأس المال لمستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع.

د–المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضةوالبلاتين... من مجالات الاستثمار الحقيقي،وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخير، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات، ثم عاد وانخفض بحدة،خصوصا عندما تصاعد دور الدولار كميلاد آمن للمستثمرين، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور.وتتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة

و أهمها: سوق لندن،و سوق زيوريخ،وسوق هونغ كونغ ويتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة أهمها:(الشراء و البيع المباشر). ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفظة نسبيا.[1]

المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية في سوق العملات الأجنبية.

1–2– أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة،حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل،ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى أجلين رئيسيين: [2]

❖ **أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:**

- **القروض تحت الطلب:**

هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال،ومن شروطها أن يحقق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء،وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك، ولذلك فهي تحمل أسعار متدنية جداً ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين.

- **أذونات الخزينة:**

هي عبارة عم دين قصير الأجل، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فبها مثل البنوك وشركات التأمين بخصم عن قيمتها الإسمية بهدف الاقتراض للأجل القصير لسدّ حاجات مالية قصيرة الأجل، وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة تحمل عائدا متدنيا لأنها تكاد تخلو من المخاطر.

- **الأوراق التجارية:**

هي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الوجوه، ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة، بدلا من الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص وبذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر بقليل من مخاطر بأذونات الخزينة، وبناء عليه فإن عائدها أكبر بقليل من الأخرى.

[1] محمد مطر؛ إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره،،ص77 .

[2] زياد رمضان؛ مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي،دار وائل للنش والتوزيع،1999،ص 46-47.

- **القبولات:**

ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية، والسحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة.

وعندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول Accepté و يضع توقيعهوتاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها قبولا، ويمكن بيعه بأقل من قيمته الإسمية مثله مثل الكمبيالة، وتقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم، و الاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث تقوم بتحصيل كامل قيمتها الإسمية فتربح الفرق.

- **شهادات الإيداع:**[1]

شهادة الإيداع وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت، ولفترة محددة، وبمعدل عائد فائدة محددة.والشهادة قد تكون اسمية أو لحاملها،وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا، أما عوائدها فمعفاة من الضرائب.

تشجع البنوك لإصدار هذه الشهادات لتتمكن من الحصول على أموال تشكل موردا ثابتا لها، يؤدي إلى الاستقرار النسبي في موارد البنك،يشجع على الاستثمار طويل الأجل وعلى منح الائتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبيرة.

- **العملات الأجنبية (التعامل الفوري):**[2]

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثلك لندن،باريس،فرانكفورت،طوكيو... وغيرها.

وتتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية بعنصرين:

1-الحساسية المفرطة للظروف الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية، مما يزيد من درجة المخاطرة الاستثمار فيه من بينها:

مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

2-هو سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مجموعتين هما:

أ- العوامل الاقتصادية والسياسية:[3]

- الظروف الاقتصادية الدولية؛
- الدورات الاقتصادية؛
- سوق الاستيراد والتصدير؛
- حرية التحول إلى الخارج؛
- القروض الدولية ولمساعدات الخارجية؛
- الأحداث السياسية؛
- السياسات الضريبية وأسعار الفائدة؛
- ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي؛
- وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

[1] زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سبق ذكره، ص 47_ 49.

[2] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] زياد رمضان،مبادئالاستثمارالماليوالحقيقي،مرجع سبق ذكره، ص48.

ب–عوامل فنية:

- ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملون فيه؛
- العرض والطلب للعملات الأجنبية؛
- التغيرات في أسواق المال الأخرى وفي سوق النقد.

ويتم التعامل في سوق الأوراق النقدية بموجب سعرين هما:

1– سعر الصرف الآني(الفوري):

السعر الآني هو سعر التسليم الفوري، وهو أن يتم تسليم العملة المشتراة فورا أو خلال يوم عمل على أبعد تقدير، وقد يكون بسعر البيع أو بسعر الشراء.

فسعر الشراء هو السعر الذي على أساسه تشتري المؤسسة المعلنة العملة المسماة، بينما سعر البيع هو السعر الذي على أساسه تبيع نفس المؤسسة العملة المسماة، وتتم التسمية في سوق العملات الأجنبية بإعطاء السعرين معا ويترك الخيار للسائل في أن يشتري أو يبيع. أما الهامش أو ربح الصرف هو الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

2– سعر الصرف الآجل:[1]

ويستخدم عند إبرام صفقات شراء أو بيع عملات أجنبية، سيتم تنفيذها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد. وسعر الصرف الآجل يتوقف مداه على عدة عوامل مثل:

- التوقعات المستقبلية لاتجاه الأسعار؛
- أسعار الفائدة وتوقعاتها؛
- طول الفترة الزمنية بين فترة إبرام العقد وتاريخ وضعه موضع التنفيذ.

ونظرا للمخاطر المحيطة بأسعار الصرف يلجأ الكثير من المتعاملين في أسواق العملات الأجنبية إلى استخدام "عقود الخيارات" كوسيلة من وسائل الحيطة والحماية من هذه المخاطر. ويلعب تقلب أسعار الصرف العملات الأجنبية سواء مقابل العملة المحلية أو مقابل العملات الأجنبية دور كبير في تحديد مكاسب أو مخاسر الاستثمار في العملات الأجنبية، سواء بالنسبة للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي، أو بالنسبة لأصحاب المحافظ الدولية.

ويحدد سعر الصرف العملات المحلية في كثير من الدول خاصة النامية على أساس "سلة العملات" وتحدد هذه السلة عادة من قبل البنك المركزي من مجموعة من العملات الأجنبية، وبأوزان مختلفة يتم تغييرها من وقت لآخر.

ويمكن قياس سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى بالمعادلة التالية:

مثلا سعر الدينار / الإسترليني = [(الدينار/ الدولار) / (الإسترليني / الدولار)]

❖ **أدوات الاستثمار المالي الطويل الأجل:**[2]

أ– الأسهم العادية:

تعريفها: الأسهم العادية تمثل أموال ملكية،يتمتع حاملها بحقوق،وحددتها الأعراف وقانون الشركات،وأحسن وصف لها يأتي من خلال التعرف على حقوق حملتها.

[1] عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص143_145.

[2] طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص87 _91.

حقوق حملة الأسهم العادية: الحقوق التي يتمتع بها حامل الأسهم العادية ضمنها له قانون الشركات هي:

- حق الحصول على نصيبه من الأرباح عند توزيعه؛
- الحق في الحصول على نصيبه من قيمة موجودات الشركة عند تصفيتها؛
- الحق في الحضور في اجتماعات الهيئة العاملة للمساهمين؛
- الحق في التصويت في القضايا المطروحة على الهيئة العامة للمساهمين؛
- حق نقل الملكية عن طريق البيع وإهدائها أو إراثها؛
- حق الأولوية في الاكتتاب عند طرح الشركة لأسهم جديدة؛
- حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة،إذا كان يملك الحد الأدنى المطلوب في الأسهم؛
- حق انتخاب مجلس الإدارة ومساءلتهم؛
- الحق في الأرباح المحجوزة.

ملاحظة:

هناك عدة فئات للأسهم العادية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الشركات بإصدار فئتين من الأسهم العادية من حيث حق التصويت، فئة "أ" وفئة «ب"، فالفئة "أ" لها حقوق التصويت أكبر من حقوق الفئة «ب". وأول ما ظهرت في البلدان الأوروبية حيث أعطت للفئة "أ" عشر 10 أصوات للسهم، بينما للفئة "ب"صوت واحد للسهم.

التصويت بالأغلبية والتصويت التجميعي:

يفوز المترشح بالأغلبية في حالة حصوله على أكثر الأصوات، أمّا في حالة التصويت التجميعي، في حالة حصول على عدد من الأصوات المطلوبة لنجاح المترشح أو أكثر حسب العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأعضاء المرغوب في إنجاحهم} \times \text{عدد الأسهم}}{\text{عدد أعضاء المجلس الإدارة} + 1}$$

ب–الأسهم الممتازة:

هي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وقد سميت أسهم ممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أنّ لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها.[1]

- **الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة:**

- حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة والأموال الناتجة عن تصفية أعمال الشركة في حالة التصفية.
- هناك حدّ أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحامل السهم الممتاز أن يحصل عليه،ويحدد بنسبة مئوية معينة من القيمة الإسمية.
- غالبا لا يكون حق التصويت الدائم لحملة الأسهم الممتازة.
- لا نصيب للسهم الممتاز في الأرباح المحجوزة للشركة.

[1] زياد رمضان؛ مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،1999، ص 59.

- **الأسباب التي تدعو إلى إصدار السهم الممتازة:**

➢ وجود نوع من المستثمرين الذين لا يريدون درجة مخاطرة عالية نسبيا مقارنة مع الأسهم العادية، مثل شركات التامينوالمتعاقدين والأرامل.

➢ الحصول على عائد إثر استثمار بيع الأسهم الممتازة، بحيث تحقق أرباحا تفوق الأرباح التي ستوزع على حاملها.والنقطة الهامة، هو استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة.

أنواع الأسهم الممتازة[1]:

- **الأسهم الممتازة المشاركة:**

هذا يعني أنّ هذه الأسهم يأخذ نصيبها من الأرباح أولا ثم يأخذ نصيبا ثانيا بعد توزيع الأرباح على الأسهم الغير عادية، أمّا إذا لم تكن مشاركة فهي تأخذ نصيبا أولا فقط.

- **الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح:**

الأسهم الممتازة لا تحصل على أرباح إلا إذا في حالة ما إذا حققت الشركة أرباحا، وأعلنت الشركة عن توزيع الأرباح بعد تحقيقها لها.
ففي حالة ما إذا حققت الشركة أرباحا ولم تعلن عن توزيعها في السنة، وفي حالة ما إذا هذه الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح وفي السنة الموالية أعلنت الشركة توزيع الأرباح فحملت هذه الأسهم لا تفقد الحق في المشاركة في الأرباح المتعلقة بالنسبة السابقة. أما في حالة ما إذا كانت هذه الأسهم غير مجمعة للأرباح فهي تفقد الحق في المشاركة في أرباح السنوات الماضية، بل تأخذ إلا في السنة التي قرر فيها توزيع الأرباح.

- **الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:**

يعني هذا أنها قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وهذا طبعا إذا كلن يقاضي عليه قانون الشركة، ففي حالة الشركات المزدهرة، فإن الأسهم العادية تكون أحسن من الأسهم الممتازة، فيمكن لحملة هذه الأسهم الممتازة أنّ يحولونها على أسهم عادية، إذا كان ينص عليه قانون الشركة.

- **الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح:**

في هذه الحالة، الأسهم الممتازة تأخذ حصتها من الأرباح أو العائد، بحيث يكون محدد مسبقا وحتى في حالة ما إذا كانت الشركة لم تحقق أرباحا، فيتم التوزيع عليها أرباحا تحدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية

❖ **السندات:**

السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص والمؤسسات التي تشتري منها هذه السندات. فإصدار السندات يعتبر شكل من أشكال الاقتراض عندما تقوم الحكومة أو الشركات الضخمة الاقتراض من الجمهور،فتبيع الأوراق المالية بقيمة إسمية محددة وبمعدل فائدة معين، وتستحق في فترة زمنية معينة ومحددة.
فأسعار الفائدة تكون إما سنوية أو نصف سنوية، أي فائدتها تكون دورية، أما بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، تقوم الشركات المصدرة لهذه السندات باسترجاعها وبدفع قيمتها الإسمية لحاملها.
ومنه نستنتج من التعريف أن السندات هي:

➢ تعترف بموجبها الجهة المصدرة لها بمديونيتها للشخص الذي يملكها بمبلغ يساوي القسمة الإسمية السند المكتوب عليه؛

➢ تتعهد الجهة المصدرة بدفع فوائد سنوية أو نصف سنوية لحامل السند؛

[1] محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص85.

- تتعهد الجهة المصدرة بإطفاء السندات عند تاريخ الاستحقاق بقيمتها الإسمية.

أشكال السندات:[1]

- **من حيث الضمان:**
  - سندات مكفولة برهن موجودات معينة.
  - سندات غير مكفولة برهن موجودات معينة من الدرجة الأولى.
  - سندات غير مكفولة برهن موجودات معينة من الدرجة الثانية.

وهذه السندات تسدد بعدد تسديد جميع السندات المكفولة برهن الموجودات أو غير المكفولة من الدرجة الأولى.

- سندات الدخل، وهي تلزم المصدر لها بدفع الفوائد فقط عندما تحقق أرباحا.

- **من حيث سعر الفائدة:**
  - سندات ذات سعر فائدة ثابتا.
  - سندات ذات سعر فائدة عائم
  - سندات ذات سعر فائدة مغرية تباع بخصم.

- **من حيث حاملها:**
  - لحاملها
  - تحمل اسم حاملها.

- **من حيث القابلية للتحويل:**
  - سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية معينة.
  - سندات غير قابلة للتحويل.

- **من حيث قابليتها للاستدعاء:**

هذا يعني أن الشركة المصدرة للسندات تقوم باستدعاء حاملي سنداتها (إذا كان قانون أو عقد شركة ينص على ذلك طبعا)، لشرائها أو استرجاعها مقابل علاوة استدعاء فكلما تأجل موعد الاستدعاء كلما تنقص العلاوة.

إستراتيجية الاستثمار في السندات:[2]

تتغير الإستراتيجيات بتغير أهداف المستثمرين بين تحقيق أقصى حد ممكن، وبين المضاربة والمتاجرة على الأجل القصير.

وبين المضاربة والمتاجرة على الأجل القصير، يمكن تقسيم الإستراتيجيات إلى استراتيجيات متحفظة وغير متحفظة،الإستراتيجيات المتحفظة تنقسم بدورها إلى استراتيجية الشراء ولحفظ، واستراتيجية الاستحقاق المنتظمة.

وتهدف استراتيجية الشراء والحفظ إلى شراء سندات والاحتفاظ بها، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تظهر في السوق عن طريق شراء بعض السندات وبيع البعض الآخر، وذلك باستعمال معلومات من السوق، وتعتبر هذه من أبسط الإستراتيجيات.

أمّا إستراتيجية الاستحقاق المنتظمة فأساسها هو خلال توزيع فترات الاستحقاق هذه السندات بصورة متساوية، وعند استحقاق مجموعة من السندات يقوم المستثمر بشراء مجموعة أخرى من السندات، وهذا حتى الاحتفاظ بتحقق مستمر و منتظم للسيولة تحت مستويات مختلفة للسيولة.

[1] طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص95_103.

[2] طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص17.

وفيما يخص الإستراتيجيات الغير متحفظة، فتنقسم بدورها إلى استراتيجية التوقيت الدوري، وفيها يتم التركيز على الأصول قصيرة الأجل عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، والانتقال إلى الأصول طويلة الأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، ثم العودة إلى الأصول قصيرة الأجل عند انخفاض أسعار الفائدة، وعلى إثر ذلك يمكن للمستثمر أن يحصل على عوائد معتبرة إذا كانت له دراية بالسوق.

أما الإستراتيجية الثانية، فتتمثل في استراتيجية الشراء بالهامش، وفيها يقوم المستثمر باستخدام الأموال المقترضة من أجل اقتناء أو شراء سندات، والعائد يتمثل في الهامش المكون من الفارق بين سعر الفائدة للقرض وسعر الفائدة للسندات.

والنوع الثالث من الإستراتيجيات الغير متحفظة، تتمثل في استراتيجية الاستثمار بالسندات ذات النوعية البسيطة، بحيث معدل العائد في السند ذات النوعية المتوسطة تكون عالية مقارنة مع السندات ذات النوعية العالية، فالاستثمار في النوع الأول يكون ذو عائد معتبر في حالة أو في فترات انكماش اقتصادي نظرا لأن معدلات الفائدة تكون متفاوتة.

❖ **أدوات استثمارية أخرى:**[1]

أ– صناديق الاستثمار: صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات(بنك أو شركة استثمار مثلا). وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد و من ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر.كما يعتبر أيضا أداة مالية، ويمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراءًا، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

ومن أهم مزايا صناديق الاستثمار هي أنّها:

–تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات و لا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدّخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

أ–1–الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار :

1. مدير الصندوق:

يتولى إدارة الصندوق في العادة شركة استثمارية متخصصة، ويمكن للمدير أن تستند إدارته إلى شركة استثمارية متخصصة في إدارة صناديق الاستثمار. ويتقاضى مدير الصندوق مقابل إدارته للصندوق عمولة أو أتعاب يحددها عادة النظام الداخلي للصندوق في صورة نسبة مئوية معينة من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

2. أمين الاستثمار:

هو مؤسسة مالية يتم اختيارها من بين المؤسسات المالية ذات السمعة الجيدة، و المركز المالي المتين، ويتولى أمين الاستثمار مهام الإشراف على الصندوق و مراقبة أعمال المدير, لذا يعتبر الوكيل عن حملة شهادات الاستثمار. ويتقاضى أمين الاستثمار هو الآخر عمولة تحدد في صورة نسبة مئوية من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

3. الهيئة الاستثمارية:

وتضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في الاستثمار والتحليل المالي، يعينهم مدير الصندوق بقصد تقديم النصح والمشورة في إدارة الصندوق أو توجيه استثماراته إلى المجالات المناسبة.

4. وكيل البيع:

هو وسيط أو مجموعة وسطاء، يتولون توزيع شهادات الاستثمار التي يصدرها الصندوق، ويمكن لهذا الوكيل أن يكون بنكا أو شركة استثمار من تلك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

[1] عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص74.

أ-2-أنواع صناديق الاستثمار:[1]

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة أهمها:

✓ **حسب أغراض المستثمرين:**

➢ **صناديق النمو:**

هي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأس المال الصندوق، أي بعبارة أخرى، لا يكون الهدف من إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الاستثمارية، والتي غالبا تكون أسهم ذات مخاطر مرتفعة.

هي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأس المال الصندوق، أي بعبارة أخرى، لا يكون الهدف من إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الاستثمارية، والتي غالبا تكون أسهم ذات مخاطر مرتفعة.

➢ **صناديق الدخل:**

تتجه أهداف هذا النوع من الصناديق نحو الحصول على عائد مستمر للأدوات الاستثمارية في الصندوق، لذا تتجه إدارة الصندوق هنا نحو الاستثمار في إصدارات الشركات المستقرة ذات الجدوى الاقتصادية، خصوصا الأسهم الممتازةوالسندات.

➢ **صناديق الدخل – رأس المال:**

هي صناديق تجمع بين أهداف النوعين السابقين، لذا تسمى الصناديق المتوازنة، فتوجه استثماراتها نحو النوعين بإتباع مبدأ التنويع.

➢ **صناديق متخصصة:**

هي نوع من الصناديق تتخصص في المتاجرة بالأوراق المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة، مثل صناعة النفط، أو صناعة الكمبيوتر أو شركات الخدمات.

✓ **حسب حركة رؤوس الأموال:**

➢ **الصناديق المغلقة أو المقفولة:**

يكتسب هذا النوع من الصناديق تسمية من خاصية ثبات رأسماله، وذلك بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه، بمعنى أنه وبمجرد انتهاء فترة الاكتتاب الأولي في الصندوق لا يجوز لإدارة الصندوق أن تطرح حصصا أو أسهما إضافية بقصد زيادة رأس المال. كما لا يجوز لها بالمقابل، تخفيض رأس المال عن طريق استهلاك بعض الأسهم أو الحصص وذلك بعدم السماح للمساهمين بالإنسحاب منه، إلا عند تصفية الصندوق، لكن خاصية ثبات رأس المال الصندوق لا تمنع تداول أسهم أو حصص الصندوق في السوق المالي.

➢ **الصناديق المفتوحة:**

نشأ هذا النوع من الصناديق بعد النوع الأول، ولقد اكتسبت تسميته من كونه مفتوح في اتجاهين، أي في اتجاه زيادة رأسماله من جهة، واتجاه تخفيض رأسماله من جهة أخرى. لذا يكون رأس مال هذا النوع من الصناديق متغيرا وليس ثابتا.

وبناءًا عليه، يكون لمدير الصندوق الحق في أن يطرح أسهما أو حصصا جديدة في أيّ وقت يراه بعد تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب الأولي. كما يمكن بالمقابل لأي مساهم فيه، وفي أي وفت يراه مناسبا أن يسحب من الصندوق، حيث يتم إطفاء ما لديه من أسهم حينئذ عن طريق الاسترشاد بمؤشر القيمة السوقية لصافي الأصول والمحدد في تاريخ الإطفاء

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره، ص77_79.

✓ **حسب عنصر الأمان:**

➢ **صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون:**

يطرح هذا النوع من الصناديق لنمط معين من مستثمرين وهم عادة المحافظون اتجاه عنصر المخاطرة. إذ يوفر للمساهم فيه ميزة لا توفر لها الأنواع الأخرى من صناديق الاستثمار، ألا وهي ميزة المحافظة على رأس المال. أي أنّ مدير الصندوق يضمن للمساهم عدم المساس برأس ماله المدفوع في الصندوق، متحملا بذلك وحدة مخاطر الخسائر التي قد تصيب رأس مال الصندوق، وذلك مقابل حصوله على عمولة نسبة معينة إذا ما تجاوزت نسبة العائد المحقق من الصندوق رقما معينا يطلق عليه عادة مصطلح نقطة القطع.

➢ **صناديق الاستثمار غير المضمونة:**

يقصد بها ذلك النوع من الصناديق الذي يكون مستوى المخاطرة كبير، ويكون الاحتمال قائم لأن يفقد كل رأسماله أو جزء منه. ويساهم هذا النوع من الصناديق المستثمرون المضاربون الذين يحسبون للمخاطرة حسابا سعيا وراء تحقيق عوائد غير عادية على استثماراتهم .

ب– المحافظ الاستثمارية:[1]

تعريفها:

المحفظة الاستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار، وتتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة. وهذا الأخير قد يكون مالكا لهاكما قد يكون مأجورًا، وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة. وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها، كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، العقار، السلع...الخ.

ويمكن أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم أو السندات، والأذونات الخزينة والخيارات...الخ. لكن في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، أي أنها تجمع الحصول الحقيقية والأصول المالية معًا .

ولعل من أهم القرارات الاستراتيجية لمدير المحفظة، وهو ما يعرف بقرار المزج الرئيسي، والذي يتم من خلاله تحديد التركيبة أو التشكيلة الأساسية لأصول المحفظة، أو بمعنى آخر يحدد هذا القرار الوزن النسبي لكل أصل من أصول المحفظة منسوبا لرأسمالها الكلي، وتبرز في هذا القرار مهارة المدير في الوصول إلى ما يعرف بتكوين المحفظة المثلى، والتي يحقق من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنويع وبدرجة تحقق هدفه الرئيسي في تعظيم العائد المتوقع للمحفظة، مع تخفيض مخاطرها المرجحة إلى حدها الأدنى

والمحفظة المثلى هي تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول أوالأدوات الاستثمارية، وبكيفية تجعلها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المستثمر، مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها.

خطوات إدارة المحفظة

لكي يتم إدارة المحفظة يتم ذالك عن طريق الخطوات التي يوضحها الشكل التوضيحي التالي:

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مرجع سبق ذكره، ص82.

الشكل (02): خطوات إدارة المحفظة

المصدر:عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، نصر القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004.

المطلب الرابع: العلاقة بين الضريبة والاستثمار

تلعب الضريبة دورا أساسيا على مستوى النشاط الاقتصادي، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية، على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات، يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها. وللحفاظ على هذا المورد الأساسي وتنميته على المدى المتوسط والبعيد ولتحقيق النمو الاقتصادي تولى الدولة أهمية كبرى للاستثمار وجلب المستثمرين نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية، من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار، وللضرائب دورا هاما في تهيئتها، من خلال التأثير على كل من:

معدل الأرباح: إن للضرائب تأثير هاما على معدلات الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، ويمكن التاثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها، مما يؤدي الى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حداثة.

معدل رأس المال: إن من بين أهم المشاكل التي تواجه الاستثمار في الدول النامية هو ضعف وعدم كمال أسواق رأس المال بها والقصور في الوسائط المالية التي تحول الأموال من المدخرين إلى المستثمرين ولذا فإن فرض الدخل على المشروعات يؤثر سلبا على معدل تكوين راس المال بها، فزيادة الضرائب مثلا يؤدي الى زيادة معدل المدخرات وبالتالي زيادة معدل تكوين راس المال ومن ثم مضاعفة الاستثمار وعلى العكس ففرض الضرائب التصاعدية على التملك مثلا يؤدي الى تخفيض معدل المدخرات وبالتالي يقلل من معدل تكوين راس المال.

على السلع النهائية: تؤثر الضرائب على السلع النهائية بدورها في الرغبة في الاستثمار في تلك السلع مقارنة بغيرها، حيث يحاول رجال الاعمال الابتعاد عن السلع ذات العبء الضريبي الأكبر الى السلع الأخرى الأقل عبئا.

ما يمكن استخلاصه هو أن الضرائب تشكل عبئا على المستثمرين، فزيادتها (خاصة المباشرة منها) تؤدي إلى كبح الاستثمارات، وتخفيضها أو الاعفاء منها يقلل من تكلفة الاستثمارات، وبالتالي زيادة انتشارها.

لذا فيمكن اعتبار الاعفاء او التخفيض من الضرائب والرسوم أحد أهم مغريات الاستثمار سواء الداخلية منها أو الخارجية، ويبقى للضريبة دور مزدوج، حيث يمكن ان تكون كإيراد للاستثمار من خلال المغلاة في الأعباء الضريبية أو الازدواج الضريبي، كما يمكن ان تكون محفز له، وذلك عن طريق تأثيرها كل من معدل الأرباح والتكاليف وعلى المدخرات وبالتالي على تكوين راس المال الضروري للاستثمار وبهذا تساهم الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن القطاعي أو الجهوي والتخفيف من حدة البطالة إلى غير ذلك من الأهداف.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والاستثمار،وإلى العلاقة بينهما،وقد مكننا ذلك من استخلاص ما يلي:

1_ تلعب السياسات التحفيزية الضريبية دورا هاما في استقطاب الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية، والتي تساهم بشكل رئيسي في تحقيق التنمية للدولة.

2_ الضريبة على أرباح الشركات هي نوع من أنواع الضرائب على الدخل تفرض على صافي الأرباح الكلية التي تحققها الشركات، وغيرها من الأشخاص المعنويين.

3_ لكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية والاجتماعيةوالاقتصادية لابد من تواجدها في إطار نظام ضريبي فعال، وتتوقف هذه الفعالية على مجموعة من المبادئ بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد.

4_من اهم دوافع الإصلاح الضريبي هو تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار.

5_ ساهمت التحفيزات الضريبية على تخفيض تكاليف الاستثمار داخل المؤسسة وزيادة مصادر تمويلها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر ضريبة أرباح الشركات على الإستثمار

الفصل الثاني: .....الدراسة الميدانية لأثر ضريبة أرباح الشركات على الإستثمار

مقدمة الفصل

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة والاستثمار وكذا اهم الاثار التي يمكن ان تحدثها السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، كتنويع مصادر تمويلها تدنية تكاليفها، الي غير ذلك، سنحاول من خلال هذا الفصل الإطلاع على الواقع العملي من خلال إبراز أهم البصمات التي يمكن ان تحدثها ضريبة على أرباح الشركات على أهم تلك العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة**X**،وذلك بالاستعانة بمكتب محافظ حسابات لجلب المعلومات الخاصة بالمؤسسة **X**حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول:معلومات تتعلق بالمكتب والمؤسسة Xمحل الدراسة.

المبحث الثاني:دراسة وتحليل أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار.

المبحث الأول: معلومات تتعلق بالمكتب محل الدراسة

قبل البدء في تحليل أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار في مؤسسة **X**لابد من التعرف على كل ما يتعلق بمكتب محافظ الحسابات محل الدراسة مقره،خدماته، أهدافه، هيكله التنظيمي باعتباره إطار للتفاعل وإعدا

د التصريحات والقيام بمساعدة الزبون لدى مختلف الإدارات وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف بالمكتب محل التربص

مكتب المحاسبة والخبرة المحاسبية "إسماعيل بوبترة" هو عبارة عن محاسب معتمد ومحافظ الحسابات يقوم بمراجعة داخلية وخارجية لحسابات المؤسسات، وذلك قصد إبداء الرأي التقني المحايد عن تلك الحسابات وتوفير الضمانات فيما يتعلق بالمعلومات المالية التي من شأنها مساعدة المدراء والمستثمرين على صنع القرارات الإدارية والمالية،يقع في عمارة طابق أرضي حي 500 مسكن برج بوعريريج، تم افتتاحه سنة 2008.

المطلب الثاني: مهام مكتب محل الدراسة وهيكله التنظيمي

الفرع الأول: مهامه

من التعريف السابق للمكتب نستنتج أن لمحافظ الحسابات مجموعة من المهام التي يمكن ترتيبها في صنفين أساسيين:

المهمة الأساسية تتمثل في مراجعة دائمة تؤدي إلى المصادقة على شفافية وسلامة الحسابات؛

مهام قانونية خاصة تتعلق ببعض العمليات

ومن ثم يمكن ترتيب مهام محافظ الحسابات إلى مهام عامة وأخرى خاصة يمكن شرحها بإيجاز فيما يلي:

المهام العامة: إن المهمة الأساسية والعامة هي مراجعة محاسبة الشركات التجارية عن طريق فحص دفاترها وقيمها وممتلكاتها، أي ان هذه المراقبة مراجعة خارجية قانونية إجبارية

المهام الخاصة:

المشرع الجزائري كلف محافظو الحسابات بمهام متعددة خاصة حتى يجعل منه الحارس الأمين على تطبيق القوانين داخل المؤسسة،وتتمثل هذه الأخيرة في

- إخطار الجمعية العامة للمؤسسة بكل المخالفات التي اكتشفها؛
- التدخل في حالة تغيير راس المال الاجتماعي (بالزيادة او بالتخفيض)؛
- إخطار وكيل الجمهورية بالوقائع الإجرامية التي علم بها؛
- المصادقة على الميزانية التي تسمح بتقديم تسبيقات على الأرباح؛
- فحص متطلبات التنازل والدمج والانفصال وتصفية الشركات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب الدراسة

يركز الهيكل التنظيمي للمكتب على مجموعة من الوظائف، باعتباره إطارا للتفاعل وتحديد المهام والمسؤوليات وغيرها على النحو التالي:

الشكل 03: يمثل الهيكل التنظيمي للمكتب محل الدراسة

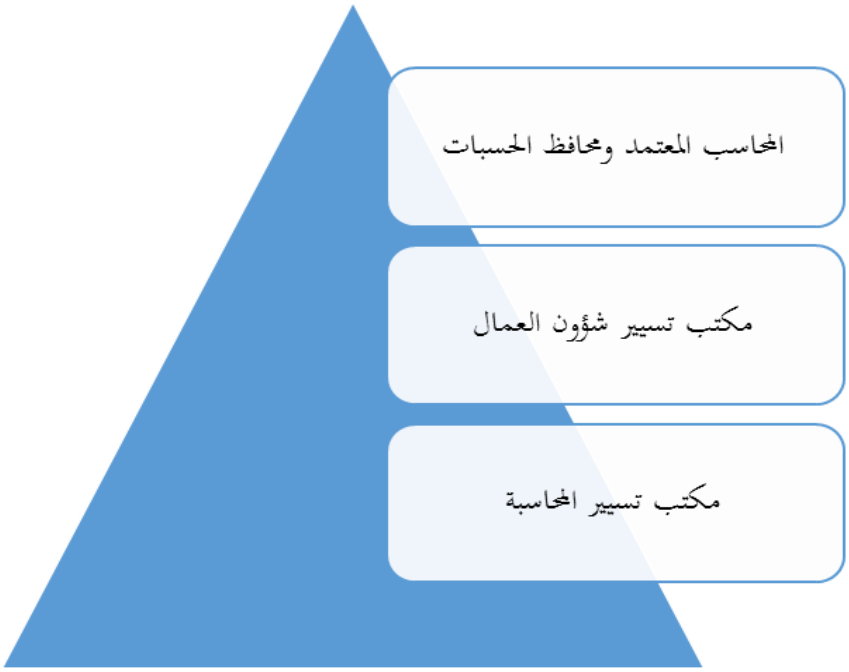

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محافظ الحسابات.

المطلب الثالث: معلومات تتعلق بالمؤسسة محل الدراسة

بالاعتماد على معلومات من مكتب محل الدراسة سوف نتطرق لإعطاء بعض المعلومات على المؤسسة، كما أن السبب الرئيسي لعدم ذكر اسم المؤسسة من طرف محافظ الحسابات لأن هذه المعلومات من قبيل السر المهني.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة

بموجب القرار المؤرخ في 2013/02/07 تحت رقم 2013/28/0056 وبموجب قيام الأشخاص الصناعيين بإنشاء مؤسسات صناعية، وبمقتضى التصريح بالاستثمار وطلب المزايا الجبائية.

تعتبر مؤسسة **X** استثمار خاص، حيث تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة برأس مال يقدر بـ:7800000دينار جزائري لسنة 2015. ولديها مقر اجتماعي بولاية برج بوعريريج،نشاطها الرئيسي بيع بالجملة لمواد البناء، على مساحة إجمالية تقدر بـ 3.7 هكتار وحدد عمرها ب 99 سنة، وكانت بداية نشاطها بتاريخ 2013/02/07، موقعها الجغرافي المنطقة الصناعية،الشركة تتبع النظام الحقيقي وهي ملزمة بإيداع التصريحات السنوية والتصريحات الفصلية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة

يركز الهيكل التنظيمي لمؤسسة**X**على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف المؤسسة، والشكل رقم(04) يوضح لنا هذا الهيكل.

نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسةيضم ما يلي:

أ- المديرية العامة

تتكون من المدير العام والأمانة العامة ونائب المدير المكلف بتسيير الأعمال.

- **الإدارة:** تمثل مهام الإدارة في:

✓ تحقيق برامج الإنتاج المسطرة من طرف المؤسسة.
✓ تحقيق تسويق الإنتاج في إطار سياسات وإجراءات مسطرة من طرف المؤسسة.
✓ ضمان السير الحسن للمؤسسة.
✓ تحقيق السير العام للأملاك والأشخاص والأعمال طبقا للأنظمة والقوانين.
✓ تطبيق حق المسؤول على العمال في المؤسسة.

- **مصلحة الحاسبة:**

تتمثل مهمتها في متابعة العمليات المحاسبية، وتسجيلها يوما بعد يوم، كما تقوم بتحليل النتائج المحصل عليها خلال السنة، ودراسة الفروقات، وتحديد أسباب وقوع الانحرافات، وتحرير الفواتير.

ب- المصالح العامة والوظيفية

- **مصلحة الموارد البشرية:** تعبر عن كل العمال من خلال:
  - توظيف العمال حسب طلبات هياكل المؤسسة.
  - معالجة الشؤون القانونية للعمالوتنسيق أعمال الوسائل العامة.

  التنسيق مع الوحدات التابعة للعمل والشؤون الإدارية.

- **مصلحة الأمن والوقاية:**

هذه المصلحة تعمل من أجل الأمن أو التسيير الحسن داخل المؤسسة، وتقوم بـ:

- تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن والوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة.
- تسيير الوسائل لمكافحة الحرائق أو أي خطر ما.
- تنظيم الحراسة والسهر على أمن الممتلكات والأجهزة وعمال الوحدات.

- **المصلحة التقنية والصيانة:** تتمثل مهامها في:
  - المحافظة على الحالة الجيدة لوسائل الإنتاج.
  - القيام ببرنامج الصيانة الوقائية والسهر على تطبيقها.
  - السهر على التوفير الدائم لقطع الغيار.

- **المصلحة التجارية:** تتمثل في:

➢ **مصلحة البيع:** والتي تهتم بما يلي:

- الاستماع إلى الزبون.
- تطوير عمليات البيع للحفاظ على الزبائن القدماء والحصول على زبائن جدد.
- تفقد عمليات البيع وطلبيات الزبائن والتكفل بتوفيرها.
- دراسة السوق وإدارة المخزون.
- الإمداد والتكفل بالنقل حسب الاتفاق.

- **مصلحة المشتريات وتسيير المواد الأولية:**
  - وهي المسؤولة عن إمداد المصالح الأخرى بالتجهيزات المكتبية اللازمة، شاحنات النقل، والمواد الأولية...الخ.
  - التنسيق مع الممول لتنظيم الطلبيات، ومتابعتها في مركز العبور.
  - معالجة الطلبيات اتجاه البنك، كالإمضاء على الموافقة.
  - فرز ملفات الشراء وتنظيمها.

- **مصلحة التسويق:** تعمل هذه المصلحة على:
  - دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق.
  - القيام بحملات الإشهار والتعريف بالمؤسسة.

الشكل رقم (04):الهيكل التنظيمي للمؤسسة

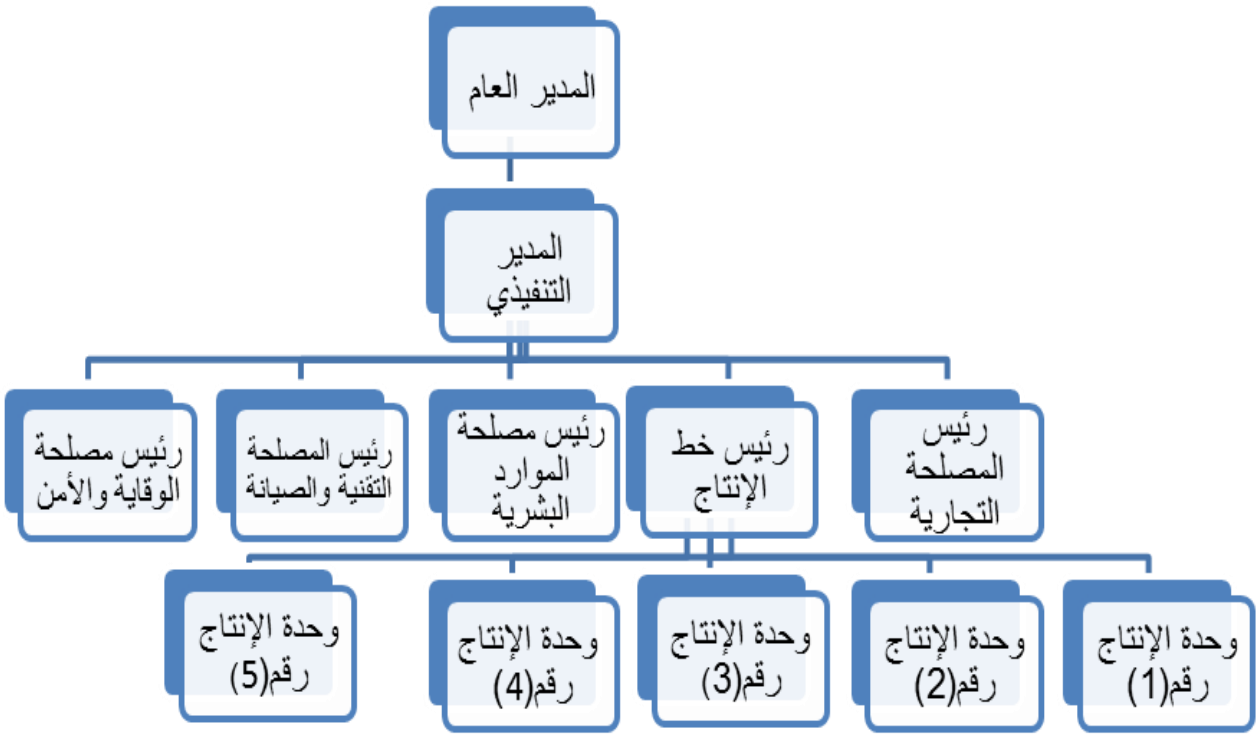

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معلومات من مكتب الدراسة

المبحث الثاني: دراسة أثر ضريبة ارباح الشركات على الاستثمار في مؤسسة X

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة Xللفترة الممتدة من(2015-2019)، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: عرض ميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة

عرض ميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة الميزانية المحاسبية مكونة من جانبين أساسيين هما الأصول والخصوم، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المحاسبية للمؤسسة Xللفترة الممتدة من(2015-2019) بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم على حدا.

الفرع الأول: عرض ميزانيات المؤسسة

1- عرض جانب الأصول للمؤسسة Xللفترة (2015-2019)

سنقوم بتناول جانب الأصول من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02): الميزانية المحاسبية جانب الأصول للسنوات وحدة القياس: (دج).

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
أصول غير جارية	-	-	-	-	-
تثبيتات أخرى	8055264	6068575.63	16960515.13	16960515.13	16960515.13
تثبيتات قيد الانجاز	1830899.5	1830899.5	1830899.5	6361299.5	6361299.5
مجموع أصول غير جارية	9886164.47	7899475.13	18791414.63	23321814.63	23321814.63
أصول جارية	-	-	-	-	-
مخزونات جارية	7678217	7596039.33	2861240.0	5298970.65	5670401.75
زبائن	9129766.09	4770880.7	3679539.44	2101617.75	13738367.2
المدينون الآخرون	11912293.87	8067184.96	1670168.64	4191918.37	1670347.66
الضرائب	1615659.61	1627187.41	1575612.69	1577658.49	773954.99
الخزينة	3177209.76	15313601.69	20563965.55	17398271.08	6131797.7
مجموع أصول جارية	37374894.09	37374894.09	30350526.32	30568436.34	27984869.3
مجموع الأصول	45274369.22	45274369.22	49141940.95	53890250.97	51306683.93

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف محافظ الحسابات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول المؤسسة في ارتفاع طوال فترة الدراسة، وعند تفصيلنا في تركيبة أصول المؤسسة نجد أن في سنة2017 ارتفع مجموع أصولها بنسبة (9%) وسنة 2018ارتفع بنسبة (9%)وهذا راجع إلى:

ارتفاع في الأصول غير الجارية: خلال سنوات الدراسة (2017-2018) قدر الارتفاع سنة 2018 بنسبة (8%) وهذا راجع الى الارتفاع في التثبيتاتقيد الإنجاز بنسبة (28%)، وقدر ارتفاع تثبيتات اخري سنة 2017بنسبة (35%) وهذا يعني أن هناك مكونات أخرى للأصول لها أكثر أهمية من الاستثمارات.

انخفاض في الأصول الجارية: بنسبة (8%) سنة2017، وارتفع بنسبة (1%) سنة 2018، وهـذا الارتفاع راجع إلى:

- المخزونات: نلاحظ زيادة في سنة 2018 بنسبة (53.99%) وزيادة بنسبة (93.44%) سنة 2019.

1- عرض جانب الخصوم للمؤسسة Xللفترة (2015-2019)

سنقوم بتناول جانب الخصوم من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03): الميزانية المحاسبية للمؤسسة Xجانب الخصوم للسنوات من 2015 الى 2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رؤوس الأموال	-	-	-	-	-
رأس المال	7800000	7800000	7800000	7800000	7800000
النتيجة	(1527349.12)	1604853.34	(2838195.62)	879997.62	578884.85
نتائج مرحلة	61726.81	(1465622.31)	139231.03	(2698964.59)	(1818966.97)
خصوم غير جارية	-	-	-	-	-
اقتراضات وديون مالية	2500000	2500000	2500000	2500000	2500000
مجموع خ غ ج	2500000	2500000	2500000	2500000	2500000
خصوم جارية	-	-	-	-	-
موردون	-	-	5861991.24	9965622.6	7330311.79
ضرائب	211575.11	460287.19	1332326.3	1091339.44	562167.76
ديون أخرى	11853358	11874851	11846588	11852255.9	11854286.5
حزينة الخصوم	-	-	-	-	-
مجموع خ ج	12064933.11	12355138.19	19040905.54	22909217.94	19746766.05
مجموع الميزانية	43399310.8	45274369.22	49141940.95	53890250.97	51306683.93

المصدر: من إعداد الطلبة باعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف محافظ الحسابات.

نلاحظ أن خصوم المؤسسة في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة(2015-2018) بنسبة (3%) سنة 2016 وبنسبة (9%) سنة 2017، وبنسبة (9%) سنة2018وهذا راجع إلى ارتفاع في:

الأموال الخاصة: حيث ارتفعت سنة 2016 بنسبة (7%) وانخفضت سنة 2017 بنسبة (8%) وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية كانت سالبة لسنتي 2015 و2017 وأصبحت موجبة سنة 2018. وهي تتكون من

رأس المال الخاص: مقدر ب 7800000.00دج

- الخصوم غير الجارية استقرار لجميع السنوات المدروسة وهذا الاستقرار يدل على عدم تسديد القروض

الخصوم الجارية: زادت بنسبة (5%) سنة 2017 وبنسبة (6%) سنة 2018، وهي ناتجة عن:

- زيادة في الموردين: ظهرت سنة 2017 بقيمة5861991.24 وارتفعت بنسبة (5.8%) سنة 2018
- الديون الأخرى: زادت بنسبة (0,8%) سنة 2016 وزادت بنسبة (0,6%) سنة 2018.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات(2015-2016-2017-2018-2019) كما يلي:

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج للمؤسسة Xللسنوات من 2015 الى 2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إنتاج السنة	97220188.44	137067729.42	141838691.3	101829255	114678709.79
استهلاك السنة	94507170.68	130315412.18	139345093.81	97716745.57	111264602.57
القيمة المضافة	2713017.76	6752317.24	2493597.49	4112509.43	3432107.22
إجمالي فائض الاستغلال	152516.4	3714959.7	236539.88	1697073.2	913191.33
النتيجة العملياتية	1552258.83	1755270.36	(2322024.76)	1698202.52	913190.25
النتيجة المالية	34909.71	3724.1	(516170.86)	952.0	-
النتيجة العادية	1517349.12	1751546.26	(2838195.62)	1699154.52	913190.25
نتيجة غ ع	-	-	-	17937.0	-
النتيجة قبل الضرائب	1517349.12	1751546.26	(2838195.62)	1681217352	913190.25
الضريبة على الأرباح	10000	146692.92	-	801219.9	334305.4

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1527349.12	1604853.34	(2838195.62)	879997.62	578884.85

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف محافظ حسابات

المطلب الثاني:تطور حجم الاستثمار والضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة

الفرع الأول: التمثيل البياني لتطور حجم الاستثمار وحجم الضريبة على ارباح الشركات

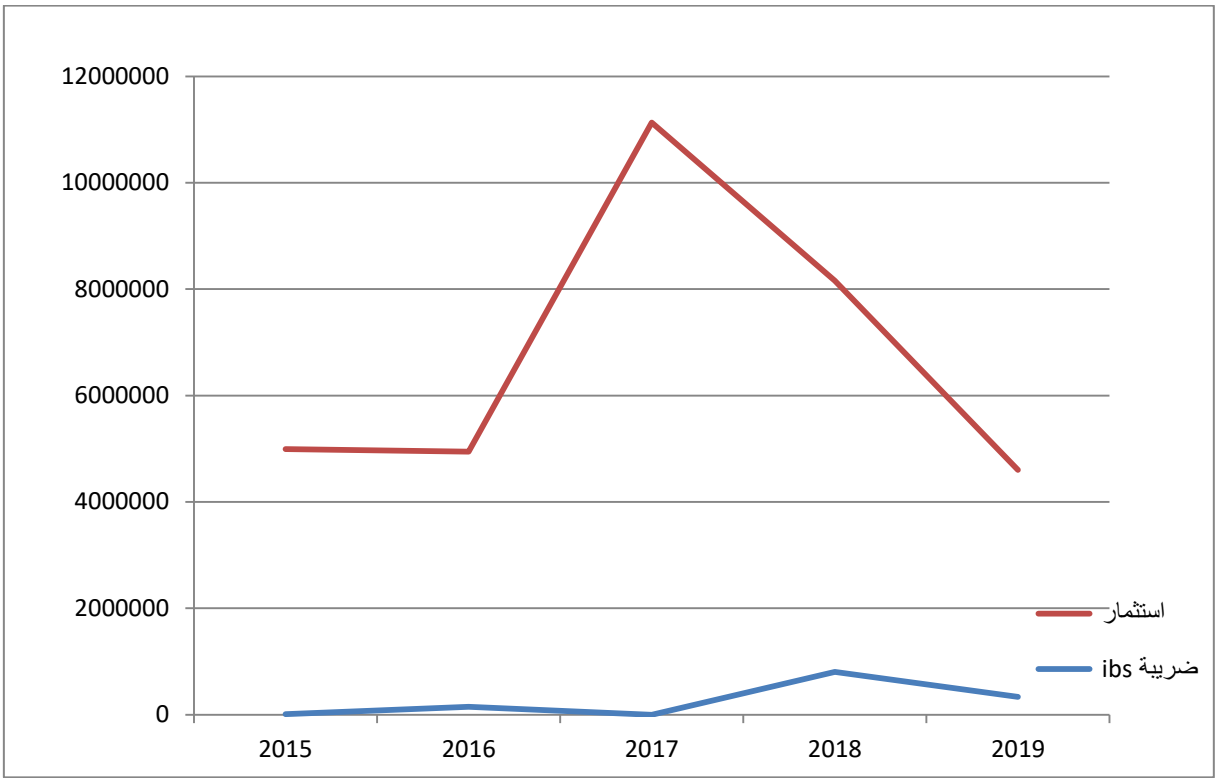

الشكل رقم – 05–

منحنى تطور حجم الاستثمار والضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة

من حلال الشكل البياني نلاحظ تذبذب في حجم الضريبة خلال جميع السنوات، كما نلاحظ أن حجم الاستثمار في حالة تذبذب حيث ارتفع سنة2016وسنة2017ثم انخفض باستمرار من سنة 2018 إلى 2019.

- **المرحلة الأولى:**

2015 إلى 2016: نلاحظ انخفاض بطيء للاستثمار للاستثمار.

- **المرحلة الثانية :**

2016 إلى 2017: نلاحظ ارتفاع متزايد وسريع للاستثمار.

- **المرحلة الثالثة:**

2017 الى 2019 : نلاحظ انخفاض مسمر للاستثمار.

لتبيان اتجاه تطور كل من الضريبة على أرباح الشركات وحجم الاستثمار نلجأ إلى استعمال طريقة المربعات الصغرى لكل منحنى نظرا لصعوبة الحكم على المنحنى يتصاعد ويتنازل.

الفرع الثاني:معادلات الاتجاه العام لمنحنى الضريبة على أرباح الشركات وحجم الاستثمار

1- معادلة خط اتجاه العام لمنحنى الضريبة على أرباح الشركات:

الوحدة: الدينار الجزائري

جدول رقم(5) :كيفية الوصول لمعادلة خط اتجاه العام لمنحنى الضريبة على أرباح الشركات

السنوات N	السنوات Xi	مقدار الضريبة Yi	$(xi)^2$	(Yi * Xi)
2015	1	10000.0	1	10000.0
2016	2	146692,92	4	293385.84
2017	3	00000	9	0000
2018	4	801219,9	16	3204879.6
2019	5	334305,4	25	1671527
المجموع	15	2218,22912	55	5179792.44

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف محافظ حسابات

استخراج مقدار الضريبة على أرباح الشركات من المنحنى البياني والمتعلقة بسنوات الاستثمار

$$Y=Ax+b$$

لدينا:

أ- المتوسط الحسابي للسنوات = $\overline{x}= 5 / (5+4+3+2+1) = \sum \frac{xi}{n} =3$

ب-المتوسط الحسابي لمقدار الضريبة $\overline{y} = \sum \frac{yi}{n}$

$$\overline{y}=(10000+0+146692.92+801219.9+334305.4)/5=258443.644$$

حيث A عبارة عن ثابت جذري

$$A = \frac{\sum xi*yi - n\overline{x*y}}{\sum (xi)^2 - N(\overline{x})^2}$$

بما أن المستقيم ذو المعادلة $Y=Ax+b$ **يمر على النقطة ذات الإحداثيات** $(\overline{y}.\overline{x})$ فان:

$$\overline{y} = A\overline{x} + b$$

$$A=\frac{5179792.44-5*(3*258443.64)}{55-(5*9)}$$

A= 130313.78

حساب قيمة b:

$$b = \overline{y} - A\overline{x}$$
$$b = -3651497.69$$

فتصبح لدينا معادلة الاتجاه العام للضرائب على أرباح الشركات المفروضة على المؤسسة وهي على الشكل التالي:

Y=130313.78(x) –3651497.69

- من خلال صيغة المعادلة نلاحظ أن معامل xموجب وهو عبارة عن ميل خط الاتجاه العام الذي يدل على اتجاه الخط نحو الأعلى أي زيادة في الضريبة المفروضة من سنة لأخرى.
- يعود ذلك لزيادة النتيجة الأولى المحققة من طرف المؤسسة من سنة إلى أخرى بسبب زيادة الاستثمارات، وكثرة الطلب على خدمات ومنتجات المؤسسة.
- مهما كانت النتائج فان طريقة المربعات الصغرى صالحة للمدى القصير فقط لأنها لا تأخذ التغيرات الاقتصادية بعين الاعتبار

1- معادلة خط الاتجاه العام لمنحنى حجم الاستثمار:

لدينا الجدول التالي يمثل

جدول رقم (06):كيفية الوصول لمعادلة خط الاتجاه العام لمنحنى حجم الاستثمار

السنوات المناسبة	السنوات Xi	مقدار الاستثمار Yi	$(xi)^2$	(Yi * Xi)
2015	1	4982300	1	4982300
2016	2	4795375,63	4	9590751.26
2017	3	11132536,57	9	33397609.7
2018	4	7359117,18	16	29436468.7
2019	5	4266322,96	25	21331614.8
المجموع	15	32535652.3	55	98738744.5

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف محافظ الحسابات

لدينا:

المتوسط الحسابي للسنوات = (1+2+3+4+5) / 5 =3 $\overline{x}\frac{xi}{n}=\sum$

المتوسط الحسابي للاستثمار: $\overline{y} = \sum\frac{yi}{n}$

$$\overline{y} = \frac{32535652.3}{5}$$

$$\overline{y} = 6507130.46$$

حيث A عبارة عن ثابت جذري:

$$A = \frac{\sum xi * yi - n\overline{x * y}}{\sum(xi)^2 - N\overline{(x)}^2}$$

$$A = \frac{98738744.5 - 5 * (3 * 6507130.46)}{55 - 5 * (9)}$$

$$\frac{1131787.6}{10} = A$$

$$A = 113178.76$$

بما أن المستقيم ذو المعادلة Y=Ax+b يمر على النقطة ذات الإحداثيات $(\overline{y}.\overline{x})$ فان :

لدينا: $\overline{y} = A\overline{x} + b$

ومنه: $b = \overline{y} - A\overline{x}$

حساب قيمةb:

$$b=6507130.46 - 113178.76 * (3)$$

b= 6167594.18

تصبح لدينا معادلة اتجاه خط الاستثمار في المؤسسة على الشكل التالي:

Y=113178.76x +6167594.18

من خلال صيغة معادلة خط الاتجاه العام لمنحنى الاستثمار للمؤسسة نلاحظ أن معامل x موجب لكن اشارة b موجبة.

لدينا معامل x الذي يمثل خط الاتجاه العام يتزايد نحو الاعلى مع أن الاستثمار قد انخفض سنة 2016 لكن لحظنا ارتفاعا كبيرا سنة2017 ثم انخفض تدريجيا سنة 2018و2019 الى انه بقى مرتفعا عن السنتين الأوليتين.

لاحظنا أن الاستثمار يزداد في السنوات الوسطى.

المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمار والضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة

الفرع الأول: دراسة تطور الاستثمارات والضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة

سنتناول في هذه الحالة دراسة وتحليل تطور حجم الاستثمار وضريبة ibs من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور الاستثمارات والضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة

السنوات المناسبة N	ضريبة ibs	حجم الاستثمار	المركز القياسي للضريبة	الرقم القياسي للاستثمار
2015	10000.0	4982300	-	-
2016	146692,92	4795375,63	%146	% 96
2017	0	11132536,57	-	% 232
2018	801219,9	7359117,18	-	% 66
2019	334305,4	4266322,96	%41	% 57
المجموع	2218,22912	32535652.3	%187	% 451

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق المقدمة في المكتب المحاسبي

الأرقام القياسية لحجم الاستثمار والضريبة على أرباح الشركات محسوبة بهذه الطريقة:

نرمز للرقم القياسي ب I وحجم الضريبة أو الاستثمار ب x :تحسب الأرقام القياسية للضريبة وحجم الاستثمار بنفس الطريقة .

أي تحسب بالعلاقة التالية: **I= (x2016/x2015)*100**

حيث لدينا

%96I=(2016x/2015x)=(4795375.63/4982300)×100=

وتعني هذه النسبة انخفاض نسبة الاستثمار ب 04 % عن السنة السابقة.

❖ **حساب الرقم القياسي المتوسط لتطور الاستثمار I m لتطور الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2019/2015** :

حيث يحسب كالتالي:

$$\sum \frac{I}{m-1} Im = \frac{451}{4} = 112.75\% \, Im$$

تعني هذه النسبة زيادة الاستثمار بمعدل 12.75 من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة بين 2015 إلى2019.

حيث نميز تطور حجم الاستثمار بنسبة 232 % سنة 2017، ثم عرف تدهورا سنة 2018 بنسبة 66 % ، كما انخفض حجم الاستثمار بنسبة 57 % سنة 2019 .

حساب الرقم القياسي للضريبة IBS خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2016:

تحسب بنفس طريقة الاستثمار:

Im(2016/2015)=(146632.92÷10000)×100=146%

وتعني هذه النسبة ارتفاع حجم الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 46 % خلال سنة 2016 ويعود ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار في المؤسسة .

❖ **حساب الرقم القياسي المتوسط Im لتطور الضريبة على أرباح الشركات** IBS **خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019** .

$$\sum \frac{\boldsymbol{It}}{\boldsymbol{m-1}} = \frac{187}{4}$$=46.75%

هذه النتيجة تعني ارتفاعا بنسبة 46.75 % سنوات خلال الفترة الممتدة بين 2015-2019.

- المؤسسة حققت خلال سنة 2017 نتيجة سلبية مما جعلها معفاة من الضريبة على الأرباح.
- نفسر تطور الضريبة المفروضة على المؤسسة بارتفاع بنسبة 46.75 % يعود ذلك لانخفاض النتيجة في السنة 2015 ثم ارتفعت سنة 2016 ثم عرفت المؤسسة تحقيق نتيجة سالبة مما جعلها معفية من الضريبة على الارباح ثم ازدادت الضريبة المفروضة على المؤسسة سنة 2019 وذلك بنسبة 41 % نتيجة تحقيق نتيجة ايجابية مرتفعة.

الفرع الثاني: دراسة المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للمؤسسة x:

للوصول إلى العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار نقوم بدراسة المردودية المالية و المردودية الاقتصادية وتحسب كالتالي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رأس المال الخاص}}$$

1- المردودية الاقتصادية: سنقوم بإعداد الجدول التالي وفقا للمعلومات المتحصل عليها من ميزانيات وحسابات النتائج

جدول رقم 08

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1527349.12	1604853.34	(2838195.62)	879997.62	578884.85
مجموع الأصول	45274369.22	45274369.22	49141940.95	53890250.97	51306683.93
المردودية الاقتصادية	0.033	0.035	(0.057)	0.016	0.011

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الميزانيات المالية.

2- المردودية المالية :

جدول رقم 09

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1527349.12	1604853.34	(2838195.62)	879997.62	578884.85
رأس المال	7800000	7800000	7800000	7800000	7800000
المردودية المالية	0.19	0.20	(0.36)	0.11	0.074

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الميزانيات المالية.

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة كانت في تحسن ملحوظ خلال السنتين الأولتين 2015 ثم 2016 من خلال نسبة 0.033 ثم 0.035 على التوالي ثم لاحظنا أن المؤسسة لم تحقق مردودية خلال سنة 2017 ثم تحسنت هذه النسبة نوعا ما من خلال نسبة 0.016 خلال سنة 2018 ثم انخفضت سنة 2019 بنسبة 0.011.

إما بالنسبة للمردودية المالية للمؤسسة لاحظنا نفس التغيرات التي حصلت مع المردودية الاقتصادية.

ويكمن التأثير الضريبي في هذه الحالة على النتيجة الصافية حيث أن فرض ضرائب كبيرة يزيد من قيمة الخسارة المحققة خلال سنة 2017 ، رغم الإعفاءات الممنوحة التي ساهمت في تخفيض النتيجة وتعتبر ضريبة أرباح الشركات أهم عنصر خفض من قيمة الخسارة من خلال عدم فرضها على النتائج السالبة.

المطلب الرابع: تبيان أثرضريبة أرباح الشركات على الاستثمار في المؤسسة المدروسة x:

من خلال دراسة وتحليل معطيات الشركة ودراسة مدى ارتباطها واثر الضريبة على أرباح الشركات على استثمارات المؤسسة المدروسة ، ودور الضريبة ibs في تشجيع الاستثمار الخاص والعام يتضح لنا أن الاستثمار في تحسن مستمر، ونلمس ذلك من خلال احتساب الأرقام القياسية للاستثمار حيث أن النسب كانت جيدة وفي تحسن من سنة لأخرى.

هذا التحسن يعود إلى الامتيازات الجبائية والإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الدولة ، بقصد تشجيع الاستثمار الخاص والعام .

كما تبين لنا وجود علاقة تكاملية بين الضريبة ibs والاستثمار، حيث أن سياسة الدولة في خفض الضرائب أو الإعفاء منها يرفع حجم الاستثمار، والدليل على ذلك نجده من خلال الدراسة التحليلية والإحصائية المقدمة.

حيث أن المؤسسة في السنوات الأولى، استغلوا النتيجة الإجمالية في إعادة استثمارها في السنة المقبلة، وهنا كان تدخل الدولة في محله، حيث أن المبلغ المعاد استثماره في السنة المقبلة يخضع لضريبة ibs، بمعدل مخفض والغرض الأساسي من منح الامتياز هو تشجيع المؤسسات على إعادة استثمار النتيجة وتوسيع استثماراتها الداخلية والخارجية .

ان تطور الاستثمار في المؤسسة يدل على حصول المؤسسة على إعفاءات وتحفيزاتجبائية، شجعت المؤسسة على مواصلة الجهود في تحقيق نمو اقتصادي ناجح، من خلال استغلال هذه التحفيزات بكفاءة عالية لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي داخل المؤسسة الاقتصادية .

كما انا هناك حوافز لم نلمسها خلال البدراسة الاحصائية لعلاقة الاستثمار وضريبة أرباح الشركات على مستوى المؤسسة، كدراسة حالة في طريقة دفع الضريبة على شكل دفعات شهرية وفصلية وسنوية.

وفي الأخير من المفروض أن تكون المساعدات المقدمة لصالح كل النشاطات و القطاعات الاستثمارية مساعدات ملموسة وجدية، من أجل حث هذه الأخيرة على المساهمة أكثر في التنمية الشاملة من جهة، ومن أجل تغيير وجهة نظر المستثمرين التقليدية الذين لا يزالون يميلون الى الاستثمار في المشاريع قصيرة المدى والمثمرة في الأجل القصير.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لأثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار للمؤسسة X نلاحظ أنه رغم إيجابيات النظام الضريبي الجديد ومزاياه اتضح لنا بأنه لم يكن كافيا لبعث الاستثمار بشكل كبير، وذلك لعدة عوامل أخرى خارجة عن النطاق الجبائي، كعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والوضع الأمني في الجزائر وغيرها من العوامل المتعلقة بالأزمات المتعددة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، إلا انه توجد علاقة ما تربط بين الاستثمار وضريبة أرباح الشركات وهي علاقة متبادلة، إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب، كما أنه لن يحدث هناك توسعا في الاستثمارات مالم يكن هناك نظاما ضريبيا محفزا

ورغم ذلك فإن جهود الدولة لاتزال متواصلة في إزالة العقبات ومنح الفرص الملائمة للاستثمارات من اجل الوصول الى وضعية اقتصادية المنشودة.

خاتمة

خاتمة:

خاتمة :

سعت الجزائر في مرحلتها الانتقالية الى الجمع بين استقرار الاقتصاد الكلى واستراتيجية التنمية ذات التوجه نحو الخارج هادفة من وراء ذلك الى تحرير الاقتصاد الوطني وفتحه على مصراعيه، وبشكل عام الرفع في مستوي التنمية الاقتصادية.

وتدعيما لهذا المسار، قامت الدولة بمنح تحفيزات كبيرة للمؤسسات، ذلك من خلال إصلاح وتعديل النظام الجبائي، وجعله يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية الذي أدى بدوره الى رفع موارد الدولة، حيث أعطى للضريبة ميزة جديدة، حيث أصبحت الضريبة على أرباح الشركات تلعب دورا هاما لتحفيز وتشجيع النشاط الاقتصادي على دعم الاستثمارات وترقيتها.

إذ الاستثمار هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الوطنية، لذا كانت ضريبة IBS في ظل النظام الاقتصادي الموجه مجرد مورد أساسي لخزينة الدولة، فهي تشكل اليوم عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية المعاصرة، اذ لم تعد مجرد مورد تعتمد عليه الدولة في تمويل نفقاتها العامة، بل أصبحت تلعب دورا تحفيزيا للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على القطاع الخاص بالدرجة الأولى، والذي يقوم على دعم الاستثمارات وترقيتها، وكذا رفع التحديات للمستثمر الجزائري للوصول بالاقتصاد الوطني الى أحسن مستوى ممكن، اذ ان الإصلاحات الجبائية قدمت كل أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة فهي لم يكن هدفها البحث عن الموارد المالية لزيادة رصيد خزينة الدولة بل كان هدفها اقتصاديا، لأنها جاءت باستثناءات وإعفاءات جزئية لتوجيه الاقتصاد الوطني وتحفيز على الاستثمار .

هذا ما لاحظناه من خلال دراستنا أن النظام الضريبي الجديد الذي ولدت عنه ضريبة IBS أعطي للضريبة صبغة جديدة مكنتها من رفع موارد الدولة والتلاؤم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي معا، حيث أن المؤسسات الخاصة تستفيد من الإعفاءات بشكل كبيرو ذلك بدخولها في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، لما يميزه هذا النظام من شفافية وبساطة ومرونة بغرض تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الجهوري.

اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى نثبت **صحتها** كما هو معلوم لذا تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الضريبية عملت على تخفيف العبء الضريبي على مؤسساتها، عن طريق الغاء بعض الضرائب، كما جاءت كل من القوانين الضريبية وقوانين الاستثمار وقوانين المالية بجملة من التحفيزات الضريبية بغرض تشجيع الاستثمارات المحلية منها والأجنبية مساهمة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية لذا يجب التنسيق بين مختلف السياسات بهدف تحقيق الأهداف المسطرة،

الفرضية الثانية، **صحيحة**، حيث أن هدف الإصلاح الضريبي لا يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، بل تتعدى ذلك لتكون وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويستوجب ذلك تواجدها في إطار نظام ضريبي فعال يعمل على تحقيق أهدافها بشكل متناسق مراعيا في ذلك كل من مصلحة الدولة، المكلف، والمجتمع ولكي تتمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية يجب عليها التركيز على اهم محرك للتنمية والمتمثل في الاستثمار

الفرضية الثالثة، **صحيحة**، لأن الادخار هو حجر الزاوية في الاستثمار والإنتاج الا انه لايؤدي بالضرورة اليهما، إذ قد يفضل صاحبه لإكتنازه إذا وجد أن الضريبة الاستثمار غير موازية أو مطمئنة وان الاستثمار في المشروعات الإنتاجية يتوقف على المقارنة التي تجريها الرأسمالي بين سعر الفائدة والفائدة الحدية لرأسمال حيث يتوقف الاستثمار عندما تكون سعر الفائدة أكبر من الفائدة الحدية لرأس المال عند ذلك يفقد أي مستثمر كل دافع لتعريض رأسماله لمخاطر متزايدة أو يقيده في مشروعات طويلة غير مأمونة المخاطر وتعد الضريبة على أرباح الشركات من الأسباب التي تزيد من طول ارتباط راس المال وبالتالي الى زيادة مخاطره وذلك لأنها تزيد من أعباء راس المال المستثمر وبالتالي يحتاج رأس المال إلى مدة أطول لتعويض هذه الأعباء الناشئة عن فرض الضريبة وبذلك قد تكون الضريبة على أرباح الشركات سببا في الحد من الاستثمار.

خاتمة:

نتائج الدراسة

ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد ما يلي:

- تعتبر الضريبة اداة من أدوات التأثير على السياسة المالية؛
- للضريبة تأثير على المجال الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات؛
- هناك عدم استقرار في النظام الضريبي، ويتضح ذلك من خلال التعديلات الضريبية التي تحدث كل سنة؛
- رغم الاصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال الاستثمار، إلا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب، ويعود ذلك الى عدم تبني استراتيجية شاملة تهدف من خلالها الى تحقيق توازن اقتصادي؛
- إن سياسة التحفيز الجبائي هي تضحية من طرف الدولة ولكنها تؤدي الى زيادة الإيرادات في المستقبل.

ثالثاً: اقتراحات البحث

يمكن أن نذكر بعض الاقتراحات في هذا المقام ومنها:

- ترشيد استخدام التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار، وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على القطاعات المراد تنميتها؛
- العمل على اصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والاقليمية للاستقطاب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد السواء؛
- المراقبة المسؤولة بالنسبة للمؤسسات التي تستفيد من التحفيزات الضريبية لأنها تعتبر من المال العام، حتى لا نقع في التهرب الضريبي والفساد المالي.

رابعاً: أفاق البحث

من بين أهم المواضيع والنقاط التي يمكن أن تشكل اشكاليات لمواضيع البحث في هذا المجال ما يلي:

- مصادر التمويل الاسلامي كبديل للتوسع الاستثمار؛
- التحفيزات الضريبية، وتأثيرها على الاقتصاد الكلي على المدى البعيد؛
- تكلفة التحفيزات الضريبية بالنسبة لميزانية الدولة.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وقفنا ولو في جزء من انجاز هذا الموضوع راجين من المولى عزو جل أن يزول هذا الوباء، وأن يحفظ هذا البلد الطيب المعطاء، ليسود الأمن والتعاون، والتطور والازدهار، في شتى الميادين حتى يتسنى لنا الالتحاق بالركب، ونحقق ان شاء الله حضارة جزائرية، عربية اسلامية، والله يقول الحق ويهدي السبيل وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

قائمة المراجع

1 الكتب:

1- بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

2- حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الساحة المركزية، سبتمبر2007.

3- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنش والتوزيع،1999.

4- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008.

5- عادل محمد رزق،الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية،دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،القاهرة،مصر، 2004.

6- محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، الاسكندرية،مصر،2006.

7- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 7، 2015.

2 الرسائل والأطروحات:

1- حجار كريمة، أثر السياسة الضريبية على إستراتجية الاستثمار في المؤسسة ،دراسة حالة مؤسسة بن حمادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،2005_2006.

2- زاوش خواة، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي، شهادة الماستر،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/05/22.

3 القوانين:

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 12، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 136، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 137، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 142، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 147، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 150، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 151، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 169، طبعة 2020، الجزائر.

وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 2/356، طبعة 2020، الجزائر.

4- موقع الانترنت:

- www.mfdgi.gov.dz
- www.andi.dz

الملاحق

الملحق 01: جدول حساب النتائج لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entrepri SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse :SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2019	au	31/12/2019

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	112 827 709.79	-	100 499 255.00
	Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	Prestations de services	-	1 851 000.00	-	1 330 000.00
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais.remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	114 678 709.79	-	101 829 255.00
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	114 678 709.79	-	101 829 255.00
Achats de marchandises vendues		110 158 130.26	-	94 510 102.52	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		648 931.46	-	3 129 597.61	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
	Publicité	30 110,00	-	30 110,00	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		409 430.85	-	46 935.44	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		111 246 602.57	-	97 716 745.57	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	3 432 107.22	-	4 112 509.43
Charges de personnel		917 090.89	-	958 671.30	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 601 825.00	-	1 456 764.93	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	913 191.33	-	1 697 073.20

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 1 0 3 4 0 4 6 4 0 2 5 8 9

Designation de l'entrepri SARL V.G.M.C

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2019	au	31/12/2019

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	1 129.32
Autres charges opérationnelles	1.08	-	-	-
Dotations aux amortissements	-	-	-	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	913 190.25	-	1 698 202.52
Produits financiers	-	-	-	952.00
Charges financières	-	-	-	-
VI-Résultat financier	-	-	-	952.00
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	913 190.25	-	1 699 154.52
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	17 937.00	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	17 937.00	-
Impôts exigibles sur résultats	334 305.40	-	801 219.90	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	578 884.85	-	879 997.62

(*) à detailler sur état annexe

تابع للملحق 01

الملحق 02: ميزانية الشركة x لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]
Activité : Gros Mtx.de Construc
Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	24 569 871.13	7 609 356.00	16 960 515.13	16 960 515.13
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	6 361 299.50	-	6 361 299.50	6 361 299.50
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	30 931 170.63	7 609 356.00	23 321 814.63	23 321 814.63
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	5 670 401.75	-	5 670 401.75	5 298 970.65
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	13 738 367.20	-	13 738 367.20	2 101 617.75
Autres debiteurs	1 670 347.66	-	1 670 347.66	4 191 918.37
Impôts et assimilés	773 954.99	-	773 954.99	1 577 658.49
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	6 131 797.70	-	6 131 797.70	17 398 271.08
TOTAL ACTIF COURANT	27 984 869.30	-	27 984 869.30	30 568 436.34
TOTAL GENERAL ACTIF	58 916 039.93	7 609 356.00	51 306 683.93	53 890 250.97

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	7 800 000.00	7 800 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	578 884.85	879 997.62
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	(1 818 966.97)	(2 698 964.59)
TOTAL I	6 559 917.88	5 981 033.03
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	25 000 000.00	25 000 000.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	25 000 000.00	25 000 000.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	7 330 311.79	9 965 622.60
Impôts	562 167.76	1 091 339.44
Autres dettes	11 854 286.50	11 852 255.90
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	19 746 766.05	22 909 217.94
TOTAL PASSIF (I+II+III)	51 306 683.93	53 890 250.97

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

تابع للملحق 02

الملحق 03: ميزانية الشركة x لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	24 569 871.13	7 609 356.00	16 960 515.13	16 960 515.13
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	6 361 299.50	-	6 361 299.50	1 830 899.50
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	30 931 170.63	7 609 356.00	23 321 814.63	18 791 414.63
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	5 298 970.65	-	5 298 970.65	2 861 240.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	2 101 617.75	-	2 101 617.75	3 679 539.44
Autres debiteurs	4 191 918.37	-	4 191 918.37	1 670 168.64
Impôts et assimilés	1 577 658.49	-	1 577 658.49	1 575 612.69
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	17 398 271.08	-	17 398 271.08	20 563 965.55
TOTAL ACTIF COURANT	30 568 436.34	-	30 568 436.34	30 350 526.32
TOTAL GENERAL ACTIF	61 499 606.97	7 609 356.00	53 890 250.97	49 141 940.95

MPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	7 800 000.00	7 800 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	879 997.62	(2 838 195.62)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	(2 698 964.59)	139 231.03
TOTAL I	5 981 033.03	5 101 035.41
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	25 000 000.00	25 000 000.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	25 000 000.00	25 000 000.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	9 965 622.60	5 861 991.24
Impôts	1 091 339.44	1 332 326.30
Autres dettes	11 852 255.90	11 846 588.00
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	22 909 217.94	19 040 905.54
TOTAL PASSIF (I+II+III)	53 890 250.97	49 141 940.95

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

تابع للملحق 03

الملحق 04: جدول حساب النتائج للشركة x لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entrepri SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	100 499 255.00	-	135 858 691.30
	Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	Prestations de services	-	1 330 000.00	-	5 980 000.00
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	101 829 255.00	-	141 838 691.30
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	101 829 255.00	-	141 838 691.30
Achats de marchandises vendues		94 510 102.52	-	130 755 093.91	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		3 129 597.61	-	447 388.30	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	365 335,41	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
	Publicité	30 110,00	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		46 935.44	-	7 777 276.19	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		97 716 745.57	-	139 345 093.81	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	4 112 509.43	-	2 493 597.49
Charges de personnel		958 671.30	-	811 230.37	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 456 764.93	-	1 918 907.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	1 697 073.20	236 539.88	-

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 1 0 3 4 0 4 6 4 0 2 5 8 9

Designation de l'entrepri SARL V.G.M.C

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	1 129.32	-	-
Autres charges opérationnelles	-	-	-	-
Dotations aux amortissements	-	-	2 085 484.88	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	1 698 202.52	2 322 024.76	-
Produits financiers	-	952.00	-	-
Charges financières	-	-	516 170.86	-
VI-Resultat financier	-	952.00	516 170.86	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	1 699 154.52	2 838 195.62	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	17 937.00	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	17 937.00	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	801 219.90	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	879 997.62	2 838 195.62	-

(*) à detailler sur état annexe

تابع للملحق 04

الملحق 05: ميزانية الشركة x لسنة 2016

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mbx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	11 592 446.75	5 523 871.12	6 068 575.63	8 055 264.97
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	1 830 899.50	-	1 830 899.50	1 830 899.50
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	13 423 346.25	5 523 871.12	7 899 475.13	9 886 164.47
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	7 596 039.33	-	7 596 039.33	7 678 217.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	4 770 880.70	-	4 770 880.70	9 129 766.09
Autres debiteurs	8 067 184.96	-	8 067 184.96	11 912 293.87
Impôts et assimilés	1 627 187.41	-	1 627 187.41	1 615 659.61
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	15 313 601.69	-	15 313 601.69	3 177 209.76
TOTAL ACTIF COURANT	37 374 894.09	-	37 374 894.09	33 513 146.33
TOTAL GENERAL ACTIF	50 798 240.34	5 523 871.12	45 274 369.22	43 399 310.80

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	7 800 000.00	7 800 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	1 604 853.34	(1 527 349.12)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	(1 465 622.31)	61 726.81
TOTAL I	7 939 231.03	6 334 377.69
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	25 000 000.00	25 000 000.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	25 000 000.00	25 000 000.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	-	-
Impôts	460 287.19	211 575.11
Autres dettes	11 874 851.00	11 853 358.00
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	12 335 138.19	12 064 933.11
TOTAL PASSIF (I+II+III)	45 274 369.22	43 399 310.80

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

تابع للملحق 05

الملحق 06: جدول حساب النتائج للشركة x لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entrepri SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse :SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2016	au	31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	137 067 729.42	-	97 220 188.44
Production vendue	Produits Fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	137 067 729.42	-	97 220 188.44
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	137 067 729.42	-	97 220 188.44
Achats de marchandises vendues		127 117 067.66	-	94 220 065.73	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		197 047.53	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
SERVICES EXTERIEURS	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
	Publicité	24 110,00	-	24 110,00	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		2 977 186.99	-	262 994.95	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		130 315 412.18	-	94 507 170.68	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	6 752 317.24	-	2 713 017.76
Charges de personnel		1 022 338.54	-	1 166 274.33	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 988 019.00	-	1 394 227.03	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	3 741 959.70	-	152 516.40

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entrepri SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse :SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2016	au	31/12/2016

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	-	-	-	-
Dotations aux amortissements	1 986 689.34	-	1 704 775.23	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	1 755 270.36	1 552 258.83	-
Produits financiers	-	-	-	34 991.60
Charges financières	3 724.10	-	81.89	-
VI-Resultat financier	3 724.10	-	-	34 909.71
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	1 751 546.26	1 517 349.12	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	146 692.92	-	10 000.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	1 604 853.34	1 527 349.12	-

(*) à detailler sur état annexe

تابع للملحق 06

الملحق 07: ميزانية 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	24 569 871.13	7 609 356.00	16 960 515.13	6 068 575.63
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	1 830 899.50	-	1 830 899.50	1 830 899.50
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	26 400 770.63	7 609 356.00	18 791 414.63	7 899 475.13
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	2 861 240.00	-	2 861 240.00	7 596 039.33
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	3 679 539.44	-	3 679 539.44	4 770 880.70
Autres debiteurs	1 670 168.64	-	1 670 168.64	8 067 184.96
Impôts et assimilés	1 575 612.69	-	1 575 612.69	1 627 187.41
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	20 563 965.55	-	20 563 965.55	15 313 601.69
TOTAL ACTIF COURANT	30 350 526.32	-	30 350 526.32	37 374 894.09
TOTAL GENERAL ACTIF	56 751 296.95	7 609 356.00	49 141 940.95	45 274 369.22

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entreprise : SARL [redacted]C

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	7 800 000.00	7 800 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	(2 838 195.62)	1 604 853.34
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	139 231.03	(1 465 622.31)
TOTAL I	5 101 035.41	7 939 231.03
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	25 000 000.00	25 000 000.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	25 000 000.00	25 000 000.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	5 861 991.24	-
Impôts	1 332 326.30	460 287.19
Autres dettes	11 846 588.00	11 874 851.00
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	19 040 905.54	12 335 138.19
TOTAL PASSIF (I+II+III)	49 141 940.95	45 274 369.22

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

تابع للملحق 07

الملحق 08: جدول حساب النتائج للشركة x لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Designation de l'entrepri SARL [redacted]

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse : SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	135 858 691.30	-	137 067 729.42
	Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	Prestations de services	-	5 980 000.00	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	141 838 691.30	-	137 067 729.42
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	141 838 691.30	-	137 067 729.42
Achats de marchandises vendues		130 755 093.91	-	127 117 067.66	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		447 388.30	-	197 047.53	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	365 335,41	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
	Publicité	-	-	24 110,00	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		7 777 276.19	-	2 977 186.99	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		139 345 093.81	-	130 315 412.18	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	2 493 597.49	-	6 752 317.24
Charges de personnel		811 230.37	-	1 022 338.54	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 918 907.00	-	1 988 019.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation		236 539.88	-	-	3 741 959.70

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 1 0 3 4 0 4 6 4 0 2 5 8 7

Designation de l'entrepri SARL [redacted]C

Activité : Gros Mtx.de Construc

Adresse :SLIB OUIN ZERAIGA CL 36 MM222 LOT W06 W BBA

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	-	-	-	-
Dotations aux amortissements	2 085 484.88	-	1 986 689.34	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	2 322 024.76	-	-	1 755 270.36
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	516 170.86	-	3 724.10	-
VI-Résultat financier	516 170.86	-	3 724.10	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 838 195.62	-	-	1 751 546.26
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	146 692.92	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	2 838 195.62	-	-	1 604 853.34

(*) à detailler sur état annexe

تابع للملحق 08

الملحق 09: جدول الاهتلاكات لسنة 2016

SARL [redacted]
Gros Mtx.de Construc

EXERCICE 2016

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Ordre	Designation de l'investissement	Date Acqu	Mode	Taux	Mt Achat	Dot. Compt. Exerc	Cumule Deb Exer.	Cumule Fin Exerc	Valeur Nette Cpt.
	Compte 2145								
0	TRANSPALLETTE	25/04/2015	L	20,00	61 711,70	12 342,34	8 228,23	20 570,57	41 141,13
	TOTAUX DU CPT 2145				**61 711,70**	**12 342,34**	**8 228,23**	**20 570,57**	**41 141,13**
	Compte 2180								
3	Vle POLO	21/07/2013	L	20,00	1 659 000,00	331 800,00	801 850,00	1 133 650,00	525 350,00
	TOTAUX DU CPT 2180				**1 659 000,00**	**331 800,00**	**801 850,00**	**1 133 650,00**	**525 350,00**
	Compte 2181								
2	CHARIOT ELEVATEUR 03T	01/09/2013	L	20,00	1 367 521,36	273 504,27	638 176,63	911 680,90	455 840,46
	TOTAUX DU CPT 2181				**1 367 521,36**	**273 504,27**	**638 176,63**	**911 680,90**	**455 840,46**
	Compte 2182								
1	SEMI REMORQUE PLATEAU	23/09/2012	L	20,00	2 260 683,77	452 136,75	1 469 444,44	1 921 581,19	339 102,58
	TOTAUX DU CPT 2182				**2 260 683,77**	**452 136,75**	**1 469 444,44**	**1 921 581,19**	**339 102,58**
	Compte 2184								
0	TRACTEUR ROUTIER	21/09/2014	L	20,00	4 854 529,92	970 905,98	1 213 632,48	2 184 538,46	2 669 991,46
	TOTAUX DU CPT 2184				**4 854 529,92**	**970 905,98**	**1 213 632,48**	**2 184 538,46**	**2 669 991,46**
	Compte 2185								
0	Vle Polo 1.4 Ess	24/09/2014	L	20,00	1 389 000,00	277 800,00	347 250,00	625 050,00	763 950,00
	TOTAUX DU CPT 2185				**1 389 000,00**	**277 800,00**	**347 250,00**	**625 050,00**	**763 950,00**
					11 592 446,75	**2 318 489,34**	**4 478 581,78**	**6 797 071,12**	**4 795 375,63**

الملحق 10: جدول الاهتلاكات لسنة 2017

SARL V.G.M.C
Gros Mtx.de Construc

EXERCICE 2017

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Ordre	Designation de l'investissement	Date Acqu	Mode	Taux	Mt Achat	Dot. Compt. Exerc	Cumule Deb Exer.	Cumule Fin Exerc	Valeur Nette Cpt.
	Compte 2145								
0	TRANSPALLETTE	25/04/2015	L	20,00	61 711,70	12 342,34	16 456,46	28 798,80	32 912,90
	TOTAUX DU CPT 2145				**61 711,70**	**12 342,34**	**16 456,46**	**28 798,80**	**32 912,90**
	Compte 2180								
3	Vle POLO	21/07/2013	L	20,00	1 659 000,00	331 800,00	1 133 650,00	1 465 450,00	193 550,00
	TOTAUX DU CPT 2180				**1 659 000,00**	**331 800,00**	**1 133 650,00**	**1 465 450,00**	**193 550,00**
	Compte 2181								
2	CHARIOT ELEVATEUR 03T	01/09/2013	L	20,00	1 367 521,36	273 504,27	911 680,90	1 185 185,17	182 336,19
0	SEMI REMORQUE	07/02/2017	L	20,00	255 000,00	58 437,50	0,00	58 437,50	196 562,50
	TOTAUX DU CPT 2181				**1 622 521,36**	**331 941,77**	**911 680,90**	**1 243 622,67**	**378 898,69**
	Compte 2182								
1	SEMI REMORQUE PLATEAU	23/09/2012	L	20,00	2 260 683,77	339 102,58	1 921 581,19	2 260 683,77	0,00
	TOTAUX DU CPT 2182				**2 260 683,77**	**339 102,58**	**1 921 581,19**	**2 260 683,77**	**0,00**
	Compte 2184								
0	TRACTEUR ROUTIER	21/09/2014	L	20,00	4 854 529,92	970 905,98	2 184 538,46	3 155 444,44	1 699 085,48
	TOTAUX DU CPT 2184				**4 854 529,92**	**970 905,98**	**2 184 538,46**	**3 155 444,44**	**1 699 085,48**
	Compte 2185								
0	Vle Polo 1.4 Ess	24/09/2014	L	20,00	1 389 000,00	277 800,00	625 050,00	902 850,00	486 150,00
8	CAMION TRACTEUR ROUTIER	12/01/2017	L	20,00	10 427 424,38	2 085 484,88	0,00	2 085 484,88	8 341 939,50
	TOTAUX DU CPT 2185				**11 816 424,38**	**2 363 284,88**	**625 050,00**	**2 988 334,88**	**8 828 089,50**
					22 274 871,13	**4 349 377,55**	**6 792 957,01**	**11 142 334,56**	**11 132 536,57**

الملحق 11: جدول الاهتلاكات لسنة 2018

SARL [redacted]
Gros Mtx.de Construc

EXERCICE 2018

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Ordre	Designation de l'investissement	Date Acqu	Mode	Taux	Mt Achat	Dot. Compt. Exerc	Cumule Deb Exer.	Cumule Fin Exerc	Valeur Nette Cpt.
	Compte 2145								
0	TRANSPALLETTE	25/04/2015	L	20,00	61 711,70	12 342,34	28 798,80	41 141,14	20 570,56
	TOTAUX DU CPT 2145				**61 711,70**	**12 342,34**	**28 798,80**	**41 141,14**	**20 570,56**
	Compte 2180								
3	Vle POLO	21/07/2013	L	20,00	1 659 000,00	193 550,00	1 465 450,00	1 659 000,00	0,00
	TOTAUX DU CPT 2180				**1 659 000,00**	**193 550,00**	**1 465 450,00**	**1 659 000,00**	**0,00**
	Compte 2181								
2	CHARIOT ELEVATEUR 03T	01/09/2013	L	20,00	1 367 521,36	182 336,19	1 185 185,17	1 367 521,36	0,00
0	SEMI REMORQUE	07/02/2017	L	20,00	255 000,00	51 000,00	58 437,50	109 437,50	145 562,50
	TOTAUX DU CPT 2181				**1 622 521,36**	**233 336,19**	**1 243 622,67**	**1 476 958,86**	**145 562,50**
	Compte 2182								
1	SEMI REMORQUE PLATEAU	23/09/2012	L	20,00	2 260 683,77	0,00	2 260 683,77	2 260 683,77	0,00
	TOTAUX DU CPT 2182				**2 260 683,77**	**0,00**	**2 260 683,77**	**2 260 683,77**	**0,00**
	Compte 2184								
0	TRACTEUR ROUTIER	21/09/2014	L	20,00	4 854 529,92	970 905,98	3 155 444,44	4 126 350,42	728 179,50
	TOTAUX DU CPT 2184				**4 854 529,92**	**970 905,98**	**3 155 444,44**	**4 126 350,42**	**728 179,50**
	Compte 2185								
0	Vle Polo 1.4 Ess	24/09/2014	L	20,00	1 389 000,00	277 800,00	902 850,00	1 180 650,00	208 350,00
8	CAMION TRACTEUR ROUTIER	12/01/2017	L	20,00	10 427 424,38	2 085 484,88	2 085 484,88	4 170 969,76	6 256 454,62
	TOTAUX DU CPT 2185				**11 816 424,38**	**2 363 284,88**	**2 988 334,88**	**5 351 619,76**	**6 464 804,62**
					22 274 871,13	**3 773 419,39**	**11 142 334,56**	**14 915 753,95**	**7 359 117,18**

الملحق 12: جدول الاهتلاكات لسنة 2019

SARL [redacted]
Gros Mtx.de Construc

EXERCICE 2019

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Ordre	Designation de l'investissement	Date Acqu	Mode	Taux	Mt Achat	Dot. Compt. Exerc	Cumule Deb Exer.	Cumule Fin Exerc	Valeur Nette Cpt.
	Compte 2145								
0	TRANSPALLETTE	25/04/2015	L	20,00	61 711,70	12 342,34	41 141,14	53 483,48	8 228,22
	TOTAUX DU CPT 2145				**61 711,70**	**12 342,34**	**41 141,14**	**53 483,48**	**8 228,22**
	Compte 2180								
3	Vle POLO	21/07/2013	L	20,00	1 659 000,00	193 550,00	1 465 450,00	1 659 000,00	0,00
	TOTAUX DU CPT 2180				**1 659 000,00**	**193 550,00**	**1 465 450,00**	**1 659 000,00**	**0,00**
	Compte 2181								
2	CHARIOT ELEVATEUR 03T	01/09/2013	L	20,00	1 367 521,36	182 336,19	1 185 185,17	1 367 521,36	0,00
0	SEMI REMORQUE	07/02/2017	L	20,00	255 000,00	51 000,00	116 875,00	167 875,00	87 125,00
	TOTAUX DU CPT 2181				**1 622 521,36**	**233 336,19**	**1 302 060,17**	**1 535 396,36**	**87 125,00**
	Compte 2182								
1	SEMI REMORQUE PLATEAU	23/09/2012	L	20,00	2 260 683,77	0,00	2 260 683,77	2 260 683,77	0,00
	TOTAUX DU CPT 2182				**2 260 683,77**	**0,00**	**2 260 683,77**	**2 260 683,77**	**0,00**
	Compte 2184								
0	TRACTEUR ROUTIER	21/09/2014	L	20,00	4 854 529,92	728 179,50	4 126 350,42	4 854 529,92	0,00
	TOTAUX DU CPT 2184				**4 854 529,92**	**728 179,50**	**4 126 350,42**	**4 854 529,92**	**0,00**
	Compte 2185								
0	Vle Polo 1.4 Ess	24/09/2014	L	20,00	1 389 000,00	208 350,00	1 180 650,00	1 389 000,00	0,00
8	CAMION TRACTEUR ROUTIER	12/01/2017	L	20,00	10 427 424,38	2 085 484,88	4 170 969,76	6 256 454,64	4 170 969,74
	TOTAUX DU CPT 2185				**11 816 424,38**	**2 293 834,88**	**5 351 619,76**	**7 645 454,64**	**4 170 969,74**
					22 274 871,13	**3 461 242,91**	**14 547 305,26**	**18 008 548,17**	**4 266 322,96**

ملخص

يتأثر الاستثمار في المؤسسة بمجموعة من العوامل ومن أهمها الضرائب التي تتحملها خاصة الصريبة على أرباح الشركات، حيث أن الدولة تنتهج سياسات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في المؤسسات، لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المثلى للدولة من خلال الاستغلال الامثل لهذه الامتيازات التي منحها التشريع الجبائي.

وبهدف اثراء هذا الحوار العلمي تم التطرق الى ضريبة أرباح الشركات و الاستثمار كمدخل، ثم قمنا باستنتاج العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار، ثم تطرقنا الى الدراسة التطبيقية التي حاولنا من خلالها تدعيم الدراسة النظرية وذلك بابراز أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار في المؤسسات.

Résumé

L'investissement dans l'entreprise est affecté par un ensemble de facteurs, dont le plus important est les impôts qu'il supporte, en particulier les impôts sur les bénéfices des entreprises, car l'État poursuit des politiques d'incitation pour encourager l'investissement dans les entreprises, afin de contribuer à atteindre le développement économique optimal de l'État grâce à l'utilisation optimale de ces privilèges accordés par la législation fiscale.

Dans le but d'enrichir ce dialogue scientifique, l'impôt sur les bénéfices des sociétés et l'investissement ont été abordés en intrant, puis nous avons déduit la relation entre l'impôt sur les bénéfices des sociétés et l'investissement, puis nous avons abordé l'étude appliquée à travers laquelle nous avons tenté de soutenir l'étude théorique en mettant en évidence l'effet de l'impôt sur les bénéfices des sociétés sur l'investissement en .institution